اذا أقام فيها يمكن نجاحه وهناك نماذج كثيرة ناجحة من المستثمر الثالث الذى بدأ يقيم فى هذه المزرعة وينجح.

لقد كنا فى الماضى نسمع أن مصلحة الأملاك تصلح الفدان تقريباً فى ٣٠ سنه، الآن بالتكنولوجيا المتاحة، الآن نستطيع أن نأخذ عائدا فى نفس السنة ولحسن الحظ اذا كنا نتحدث عن مشاكلنا القائمة فان كل الاراضى الجديدة تصلح لحل هذه المشاكل، تصلح لمحاصيل الحبوب عدا الأرز، وتصلح لمحاصيل الزيوت، وتصلح لمحاصيل السكر عدا القصب، اذن فى هذه الاراضى حل لمشاكلنا بالاضافة الى المحاصيل التى قد تكون أملنا فى التصدير مستقبلا مثل النباتات الطبية والطماطم والبطاطس... الخ. والخضر موضوع رئيسى جدا لابد من التوسع فيه ونركز عليه على أساس الأنماط الغذائية التى نتحدث عنها ولحسن الحظ أن بعض المنتجين فى الأراضى الجديدة يحققون إنتاجا، مع الإدارة الجيدة، أعلى من الأراضى القديمة، ولذلك الاستثمار فى الأرض الجديدة استثمار جيد ولابد من تركيز الجهود وبحيث نجمع بين القديم والجديد.

عبد الحميد عامر

بالنسبة لتوزيع المساحات الصغيرة على الشباب ، ٥-١٠ أفدنه ، هذه فكرة جميلة ، ولكن الفكرة لن تكون ممتازة عندما يزرع كل فرد شئ مختلف عن الآخر، لماذا لاتوحد الزراعة ؟ ١٠٠٠ فدان تزرع قمح ، ١٠٠٠ ثانية خضر وفاكهة وهذا أفيد للدولة وأفيد لصاحب المشروع ويمكن للدولة تدعيمه فى حالة الخسارة وهذا مانود أن نراه فى مصر وبهذا يكون تطوير الزراعة فيه منفعة كبيرة لمصر.

محمد محمد العشرى

نقطة أخرى، كنا نرفع شعار الأرض لمن يستصلحها، بعض الأراضى نزعت ملكيتها بعد استصلاحها، طبعا مصداقية أن من يصلح الأرض يمتلكها لابد أن نعمل على أن تستمر وذلك للتشجيع على مزيد من الاستصلاح ومزيد من الجهد ولأعطى للشركات الكبيرة التى تريد أن تستصلح الفرصة للاستصلاح بالصحراء طالما أنها غير مستغلة.

عبد الفتاح ناصف

مسألة الأرض لمن يستصلحها خاصة اذا كانت أراضى الدولة حدث فيها الكثير، وسيادتك أشرت الى أنه فى بعض الحالات نزعت الملكية وفى البعض الآخر بيعت وبأسعار أقل لمن استصلح

فالمبدأ لابد أن يطبق وذلك باتفاق الدولة، فالذى يستصلح يكون له الأولوية فى التملك لكن لايذهب للاستصلاح فى منطقة استراتيجية عسكرية أو منطقة أثرية.

فى مدينة الأقصر عندما وجدوا المنازل داخل الحزام الخاص بالآثار قرروا وضع حدود جديدة للمبانى فقامت مشاكل بين الطرفين حيث كان السكان يستغلون قرب منازلهم ويحفرون تحتها ليبحثوا عن الآثار ويبيعوها. فالذى اقوله وأؤكده أن أمامنا قضايا واضحة لايختلف عليها أحد ولكن ماهى الخطوات التى اتخذناها منذ ظهور المشكلة أو توقعناها حتى الآن؟ اذا لم يكن حدث شئ فهل نبدأ وبجدية حتى نستطيع أن نواجه هذه المشاكل بالفعل.

السيد كيلانى

فيما يتعلق بمشكلة الاقصر والاسكان فى البر الغربى الذى اشار اليها د. عبد الفتاح ناصف أرى بعد زيارتى منذ عام لهذه المنطقة أن من خطط لشكل المسكن فى المناطق التى كان مطلوب نقل السكان اليها لم يراعى الظروف المجتمعه لسكان هذه المنطقة ، وهذه ليست المرة الاولى فهى كثيرا ما تتكرر فى مصر، فى النوبة الجديدة مثلا ، فى القاهرة فى الستينات وعندما نقلوا عرب المحمدى الى الوايلى الجديدة فانتقل من لديه قرد وحمار ومعزه ، كانوا يعيشون معه فى العشه الصفيح المسكن الآن متعددة الطوابق لذلك كان لابد أن تقترن هذه النقله الاجتماعية بايجاد الوظائف المناسبة للسكان مع السكن الجديد.

محمود عبد الحى

الحقيقة لى ملاحظتان أو تعقيبان بسيطان، أولا بالنسبة للزراعة المنزلية لماذا هى غائبة عن تفكيرنا فى مواجهة الفجوة الغذائية فى المجتمع المصرى؟ خاصة فى المدن والمناطق الجديدة ومع اشتراطات البناء التى تفرض وجود مساحات بين العمارات. حقيقة كثير من الناس اتجهوا الى عملية التخضير ولكن أتساءل لماذا لايكون تخضيرا مثمرا ومنتجا بزراعة بعض الأنواع التى تساهم فى حل مشكلة الغذاء، بالذات فى نواحى الفاكهة والخضر، وقد سمعنا أن هناك زراعة فى الشرفات فمن باب أولى استغلال مثل هذه المساحات فى سد الفجوة الغذائية.

النقطة الثانية هى استغلال الأراضى الزراعية الجديدة وأيضا المساحات القزمية فى الأراضى القديمة . تجربة الجمعيات الزراعية التى تمت من قبل كانت تجربة فوقية. لماذا لاننشر الوعى بحيث يتجمع الناس فى جمعيات زراعية اختياريه بحيث يصلوا الى حد الاستغلال الأمثل الذى اشار اليه

سيادة اللواء وهو ٥٠ فدان أو ٥٠٠ فدان لامانع إما فى شكل جمعيه تعاونية أو شركة مساهمة فكل فرد له اسهم على قدر المساحة التى يمتلكها. فكرة الشركة المساهمة تحل فى الاراضى الجديدة مشكلتين اساسيتين: مشكلة الانتاج الزراعى بحجم كبير بشركات قادرة ماليا وتنظيميا وفنيا على استغلال الأراضى الجديدة، وتحل مشكلة نزوح أو عملية إعادة توطين جزء من سكان الوادى القديم فى الوادى الجديد. استطيع بذلك- بدلا من إعطاء مساحات بالايجار أو البيع لمستثمر كبير ٥٠ الف، ١٠٠ الف فدان.. الخ - أعطيها لشركات مساهمة بأسهم بقيمة بسيطة ٥٠ أو ١٠٠ جنيه أيا كان وأضع اشتراطات معينة أن من يمتلك هذه الاسهم شباب فى السن مثلا ما دون الثلاثين واشترط عليه أن يعمل هناك بهذا أحقق عدة أهداف : انتاج زراعى كبير من شركات كبيرة تعمل على استغلال زراعى أمثل ، تفريغ الوادى نسبيا من طاقة أو من قوى متفجرة من البطالة التى تؤدى الى جرائم ومشاكل كثيرة فى الوادى القديم.

المحور الثالث: تزايد الندرة النسبية فى مياه الرى

عبد السلام جمعه

لقد أعددنا دراسة سابقة مع وزارة الأشغال ظهر منها أن الزراعة تستهلك نحو ٤٠-٤٥ مليار متر مكعب من المياه من حصتنا فى مياه النيل التى تبلغ ٥٥,٥ مليار، والباقى لأغراض الصناعة والشرب وخلافه. ولكن التركيب المحصولى لعام ١٩٩٥ استهلك ٥٠ مليار متر مكعب مياه. والتركيب المحصولى الحالى يعكس درجة تكثيف محصولى تبلغ ١٨٩٪- حيث تبلغ المساحة الأرضية ٧,٨ مليون فدان، والمساحة المحصولية ١٤,٠ مليون فدان - ولكننا نستهدف أن نصل بدرجة التكثيف المحصولى مستقبلاً إلى مايقرب من ٢٢٠ -٢٥٠٪ إذا أمكن من خلال استنباط أصناف قصيرة العمر تساعدنا على زراعة ٣ محاصيل فى السنة فى نفس المساحة الأرضية وبنفس كمية المياه. وهذا ممكن من خلال دورات بديلة. لكن المشكلة التى لدينا هى دورة القطن، والسؤال لماذا لاندخل فى مجال الأقطان المبكرة والإجابة أننا نعتقد أن القطن المصرى فائق الجودة وهذا مرتبط بالتركيبة الوراثية الموجودة فيه ومن ثم فان التحسين منه فيه ممكن، لكن هذا فى النهاية سيوقعه فى مشاكل - مثل زواج الأقارب - وبالتالى اذا استمر هذا الوضع سندمر أقطاننا لذلك لابد من عمل هجن جنسية وهجن نوعية مع مصادر أخرى ولابد من خلق أقطان مبكرة أو زراعتها متأخرة، ليس ضروريا زراعتها فى مارس أو ابريل لكن يمكن زراعتها فى مايو وآخذ محصولا جيدا أحصده فى اكتوبر، لذلك فان مجال الأصناف المبكرة مجال هام جدا بالنسبة للزراعة المصرية لابد من التكثيف

فيها على أساس زيادة المساحة المحصولية الخاصة بنا.

عندما نتحدث عن ٣,٤ مليون فدان مستهدفة فى المستقبل والموجود لدينا ٧,٨ مليون فدان مفترض المحافظة عليهم تصبح لدينا ١١ مليون فدان على أساس التكثيف الحالى حتى ٢٠٠٪ يصبح لدى ٢٢ مليون فدان عام ٢٠١٧ احتياجاتهم المائية ٦٨ مليار متر مكعب مياه. حقيقة نسمع كلاما كثيرا عن ترشيد المياه واستهلاك المياه. هذا الكلام ليس صحيحا لأن نهر النيل مخزن ضيق والبخر فيه ليس عالى لكن هناك مايسمى بالرى بالغمر وهو غير مدمر للزراعة بالعكس هو مفيد فى الأراضى القديمة حيث تنزل المياه من الحقل الى المصارف فيعاد استخدامها وهكذا. نحن قلنا إن المتاح للزراعة من مياه النيل يصل الى ٤٠ مليار استهلكنا فى الرى ٥٠ مليار منها ٤ مليار متر من مياه الصرف الزراعى، ويستهدف فى المستقبل أن تزيد الى ٧ مليار متر. لكن احتياجاتنا المستقبلية ٦٨ مليار، كيف سنوفرها؟ هناك بدائل كثيرة جدا منها استنباط أصناف مبكرة بالاضافة الى اصناف احتياجاتها المائية أقل.

بداية يعتبر قصب السكر أكبر محصول مستهلك للمياه حيث يحتاج الفدان الى ١٢ ألف متر مكعب من المياه وتقدرها وزارة الأشغال بـ ١٥ ألف متر مكعب. لكن سياسة الوزارة مستقبلاً تثبيت مساحته الحالية عند ٢٩٠ ألف فدان لايزيد . وهذا المحصول يقوم عليه ٥٠ صناعة كما ان دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة به تقول أنه مربح جداً لذلك فإننا لانستطيع ان نستغنى عنه ولاعن النشاط البشرى والعمالة فيه. نحاول ادخال محاصيل جديدة مثل بنجرالسكر وهذا يتم التوسع فيه تدريجيا حتى عام ٢٠١٧ ، وقد بلغت مساحة هذا العام ١٢٦ الف فدان تصل الى أكثر من ٣٠٠ الف فدان عام ٢٠١٧. ايضا يتم ادخال محصول جديد وهو الذرة السكرية ومحصول الاستيبيا الذى يقال ان حلاوته اكثر من السكر ٢٠٠ أو ٣٠٠ مرة. وقد بدأت زراعته هنا واكثاره محليا وفيه ميزه انه ليس به سعرات حرارية اطلاقا، وهذا سيساعد فى صناعة الأدوية ويمكن لأى فرد زراعته فى البلكونه عندما تنتشر بذرته كما ان هناك محصول آخر يتم استجلابه حاليا من افريقيا يقال ان حلاوته اكثر من السكر ألف مرة. كل هذه بدائل نحاول استغلالها حيث إن استهلاكنا عالى جدا من السكر ، فالفرد لدينا متوسط استهلاكه ٣٠ ك /سنة من السكر، وهذا اعلى متوسط على مستوى العالم كله حيث يبلغ المتوسط العالمى ٨ ك/سنة.

بالنسبة للزراعة المطرية أهملت كثيرا ، وكما ذكر أ.د. عبده شطا كنا نسمع قديما عن مخازن الرومان للقمح فى الساحل الشمالى. لكى نعود الى ذلك، البداية يجب أن تكون من توشكى ثم نصل

إلى أعلى وبذلك أكون قد استكملت الوادى القديم بما يطلق عليه حالياً الوادى الجديد. الزراعة المطرية فيها المستقبل وأعتقد أنه لابد من الدخول فيها حتى يمكن استعادة وضع الساحل الشمالى فى الانتاج الزراعى. وهى منطقة ليس بها انتاج حاليا وعدد السكان بها محدود جدا . فلابد من تغيير النظرة ولابد من الدخول فى مجال الرى التكميلى، ولابد من الدخول فى مجال تعذيب مياه البحر لأن كل هذا هو الأمل فى المستقبل ، كما أنه يقلل الضغط من الجنوب، الذى يهددنا دائما بالمياه. ويمكن أن نصل بتكلفة تحلية المياه الى الحدود الدنيا وذلك بعملها بطرق بدائية وهذا موجود بالغردقة فهناك تحلية لمياه البحر بتكلفة تصل الى نصف دولار، هناك زميله متحمسة فى وزارة الكهرباء تقول أنها ستصل قريبا بالتكلفة الى جنيه واحد للمتر وفى الواقع أنه ليس من الضرورى أن أجعل الماء خالى تماما من الأملاح حيث استطيع الزراعة بالرمل وبماء به ملح حتى ٢٠٠٠-٣٠٠٠ جزء .

بالنسبة للبيئة والمحاذير، طلبت من المسئولين عن البيئة أن يخفوا علينا فى الزراعة حيث إن الزراعة ليست ملوثه للبيئة، بالعكس فهى المنظفة للبيئة باستثناء استخدام المبيدات. والفلاح يلجأ للمبيدات إما عن جهل منه أو لضعف الإرشاد الزراعى أو الاثنين معا، انما هل وزارة الزراعة تنصح بالصرف الصحى فى المجارى المائية؟ لقد كان للضغط الذى مارسناه اثره فى نقل الصرف الصحى للاسكندرية ليلقى فى البر وليس فى البحر كما كان متفقا عليه.

ممدوح الشرقاوى

سمعنا من أساتذتنا الأفاضل هنا ، فيما يتعلق بالاحتياجات من المياه ، كلاما على أساس أن الصناعة والاستهلاك المنزلى يظل كما هو. والواقع أننا سمعنا فى فترة من الفترات أن الدول المتقدمة تسعى الى نقل الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة الى الدول النامية التى تتواجد بها الطاقة الرخيصة والتخلص من الصناعات المضره بالبيئة وذلك بنقلها الى الدول النامية. نسمع حاليا عن وجود مؤتمرات عالمية تقول إن ندرة المياه مشكلة عالمية وأقربها المؤتمر الذى يعقد فى باريس حاليا. ويبدو أن العالم كما هو ظاهريا - مقبل على مشكلة مياه لدرجة أن البعض قال إن الحروب القادمة ستكون حروب من أجل المياه فكل ما أرجوه أن نكون على حذر فى اختيار الصناعات والا تصدر الينا الصناعات كثيفة الاستخدام للمياه.

علينا أن نفكر جيدا فى أماكن توطن الصناعات المكثفة لاستخدام المياه. وهذا يجرنا للحديث الذى قاله كل من أ.د. شطا، أ.د. عبد السلام جمعه من أن هناك نقطة أساسية فيما يتعلق باستخدام المياه التى يتم استخراجها من عملية ازالة الملوحة من مياه البحر. علينا أن نفكر فى توطين

الصناعات كثيفة الاستخدام للمياه فى المناطق التى بجوار البحار والزام هذه الصناعات بتوفير المياه اللازمة لها كأحد المدخلات التى تدخل فى العملية الانتاجية لأننا لو تركنا الصناعة تنمو بلا رابط، والاستهلاك المنزلى ينمو بلا رابط، نكون قد تركنا جانبا كبيرا جدا من استخدام المياه بلا رابط خاصة أن الأرقام التى جاءت بورقة دائرة الحوار تقول إن الصناعة مقدر لها أن تحتاج ١٤,٧ مليار مقابل ٧,٧ مليار فى السنوات الماضية وهذا يمثل ضغطا كبيراً جدا ونسبة كبيرة جدا لابد من التفكير فيها.

محمود عبد الحى

إذا ما انتقلنا الى قضية المياه الجوفية لا أستطيع فصلها عن ضرورة أن يصبح لنا منهجنا الخاص فى التطوير التكنولوجى لحل ماقد يراه المتخصصون من عقبات فى استغلال هذه المياه. لفت نظرى فى دائرة حوار سابقة عن المياه، أن زميله فاضلة ومتخصصة فى هذا المجال ذكرت رقما هائلاً عن مخزون المياه الجوفية (٥٠٠ مليار م٣ فى الخزان الجوفى التابع لنهر النيل، و٢٠٠ ألف مليار م٣ فى خزان الحجر الرملى النوبى، بالاضافة الى تكوينات أخرى لم تستكشف بعد، وتكوينات ثالثة ذات أهمية ضئيلة بحكم صغر مخزون المياه بها) وبحسبه بسيطة نجد أنه لو تمكنا من سحب ٢٥-٣٠ مليار متر مكعب من هذه المياه الجوفية فى السنه (وهو مايمثل أقل من ٢ من عشرة آلاف من حجم المخزون المعروف) لتضاف الى الـ ٥٥,٥ مليار حصتنا الحالية فى مياه النيل فان ذلك يؤجل مواجهتنا لمشكلة نقص المياه ربما لمائتى سنه قادمة. وأعلم أن هناك الكثير من التحفظات التى يبديها المتخصصون حول معدلات السحب من المياه الجوفية ولكن أعتقد أنها تحفظات محكومة بمستوى تكنولوجى معين ننطلق منه (وهو مستوى متواضع للأسف)، وأعتقد أن استغلال المياه الجوفية والمياه الموجودة فى التكوينات الجيولوجية للأرض المصرية ليس أصعب من استخدام البترول من باطن الأرض، فأنواع التكنولوجيا المطبقة حاليا فى هذا المجال تسمح باستخراج البترول من أعماق تتجاوز بكثير ٦٠٠٠ قدم (وهو عمق يزيد عن أقصى الأعماق التى يمكن سحب المياه الجوفية من تكويناتها الأرضية فى مصر) ولاتنهار آبار البترول ولاتحدث انهيارات أرضية فى حقول البترول ولا المناطق المجاورة لها. الحقيقة أن مايحدث فى صناعة استخراج البترول ومعدلات السحب اليومية الهائلة يجعلنى أعتقد بامكانية استغلال المياه الجوفية فى مصر بكثافة أكبر بكثير مما يحدث حالياً، لكن للأسف الشديد نحن دائما نركن الى عدم توظيف قدراتنا العلمية والتكنولوجية توظيفا كاملاً، وننتظر الى أن تأتينا الحلول من الخارج. وهذه مسألة يجب أن نتغلب عليها اذا كنا نريد بناء مستقبل الوطن وأجياله القادمة سواء من خلال الخروج من الوادى القديم أو تطوير الزراعة والصناعة، وغير

ذلك من المجالات المختلفة.

عبد القادر دياب

يدور فى ذهنى تساؤل حول كيفية إدارة الموارد المائية فى المناطق الصحراوية والتى يتواجد بها أكثر من مصدر لمياه الرى.. حيث هناك مياه الأمطار، والمياه الجوفية فى الساحل الشمالى لسيناء، وبالساحل الشمالى الغربى، كما أن هناك المياه الجوفية فى منطقة توشكى والصحراء الغربية وجارى حالياً توصيل مياه نهر النيل الى هذه المناطق. وهنا فإننى أتصور أنه لابد أن يكون للدولة رقابتها على استغلال مياه الرى فى هذه المناطق، وذلك لعدة إعتبارات وهى أولاً: أن مشكلة الندرة النسبية فى مياه الرى حالياً وزيادة هذه الندرة مستقبلاً تفرض على الدولة ضرورة تقنين وضبط استغلال المياه فى هذه المناطق . وثانياً: أن أغلب هذه المناطق تعد مناطق مغلقة كما ذكر الأستاذ الدكتور عبده شطا، ومن ثم ترتفع احتمالات ظهور المشاكل الناجمة عن سوء الصرف الزراعى فى هذه المناطق اذا لم يقنن استخدام مياه الرى مع رقابة الدولة على ذلك، وثالثاً: أن تعدد مصادر مياه الرى مع غياب رقابة الدولة على استخدامات المياه قد ينشأ عنه وجود خلافات أو صراعات بين أصحاب الزراعات فى هذه المناطق على استغلالها أو على الأقل سوء توزيع المياه فيما بينهم.

وفى تصورى أنه بإمكان الدولة رقابة وضبط استغلال المياه فى الزراعة فى هذه المناطق من خلال أربع وسائل لابد من تنفيذها معاً وهى: أولاً: تحديد الدولة للمحاصيل المصرح بزراعتها فى كل منطقة من هذه المناطق بل يمكن أن يذهب تدخلها الى تحديد المساحات الواجب زراعتها من أى من هذه المحاصيل. وهذا بالتالى يشمل تحديد الدولة للمحاصيل التى يحظر زراعتها فى هذه المناطق. وثانياً: تحديد الدولة لأساليب ونظم الرى الواجب اتباعها، وثالثاً: عدم التصريح لأى من الحائزين بحفر الآبار أو السحب من المياه الجوفية إلا بعد الحصول على تصريح بذلك من أجهزة الرى المسئولة. ورابعاً: ربط الآبار وطلمبات رفع المياه الجوفية بشبكة رى تجمع بينها وتتصل بشبكة الرى المخطط امدادها بمياه النيل لتكون بذلك شبكة موحدة تغذى من المياه الجوفية، ومياه النيل معاً، ومن ثم يسهل على الدولة توزيع المياه على المناطق المختلفة وفقا لمناوبات محددة ومقننات مائية تتفق مع احتياجات كل منطقة فى ضوء المحاصيل المصرح بزراعتها بها، والمساحات المنزرعة منها.

آمال محمد على

فيما يتصل بترشيد استخدامات مياه الرى وتحسين الصرف الزراعى أود أن أذكر أن هناك

جمعيات تحت الإنشاء حالياً تسمى بجميعات مستخدمى المياه، وهذه الجمعيات يساهم فيها الفلاح بمبالغ زهيدة نظير الخدمات التى تؤديها الجمعية له وهى توفير المياه بالمقننات المحددة للفلاح، وكذلك صيانة شبكات الصرف الزراعى الى جانب تقديم الخدمات الارشادية - ماذا يزرع وماذا لايزرع - بالاضافة الى تبليغه بالتطورات التكنولوجية فى مجال زراعته - ويتشكل أعضاء هذه الجمعية من الفلاحين بالقرية ويكون أكبر مالك للأراضى الزراعية فى زمام ما - وليكن ٥٠٠٠ فدان تقريباً - مسئولاً عن هذه الجمعية - وبذلك تكون هناك مؤسسة مسئولة مسئولية كاملة عن إدارة النشاط الزراعى فى هذا الزمام مع تأكيد سيادة الفلاح على إدارة الأرض، وإدارة المياه، وإدارة الصرف. وهذا فكر جديد نحاول تطبيقه للتطوير لأنه سيعود على الزراعة بالنفع. ففى النهاية عندما تتم الصيانة، وعندما تصرف المياه بالمقننات المناسبة، فان كل هذا سيؤثر بالزيادة فى الإنتاجية الزراعية.

عبده شطا

أود أن أضيف مسألتين: المسألة الأولى خاصة بتحديات الزراعة فى مصر. نحن دائما نركز على الزراعة التقليدية ولم نتطرق الى الزراعة غير التقليدية التى تستخدم المياه المالحة وشبه المالحة. وأقول فى هذه الصدد إنه كانت لنا فى مركز بحوث الصحراء تجارب ثم توقفت مع الأسف الشديد وهى خاصة باستخدام المياه المالحة فى الرى وكانت ناجحة. وهذا المجال له مستقبل ليس قليلا فى صحارى مصر وأود أن أضيف أن لدينا فى مصر ما لايقل عن ١٠ مليار متر مكعب من المياه الجوفية شبه المالحة فى المناطق الساحلية وفى بعض المناطق الداخلية وهى قابلة للاستغلال فى الزراعة غير التقليدية وهذه نقطة هامة جداً أرجو أن تؤخذ فى الاعتبار عند تطوير الزراعة المصرية.

المسألة الثانية وهى الاستخدام الأمثل للمياه الجوفية وهى والحمد لله متوفرة فى مصر بدرجة ليست قليلة يذكر على سبيل المثال الخزان الجوفى النوبى الذى يغطى اكثر من ٥٠٪ من مساحة مصر ويوجد فيه مخزون استراتيجى لايقل عن ٢٠٠ ألف مليار متر مكعب، وهذا المخزون يوجد حتى أعماق ١٢٠٠ متر من سطح الأرض. أن هذا المخزون المائى عبارة عن منجم مثل مناجم الذهب أو مناجم الحديد وهى مناجم واسعة وعميقة يمكن استخدامها على مستويات. ويؤخذ فى الاعتبار أن كل مستوى له تكلفة ، فلابد أن يأخذ المخطط فى اعتباره مستويات هذه المياه فى الاستغلال الزراعى والمحاصيل التى سينتجها فى مقابل هذه المياه. وعلى وجه العموم أريد أن أؤكد أن لدينا فى مصر وفرة من المياه الجوفية سواء عذبه أو شبه مالحة وهى توجد فى سيناء، وفى الصحراء الشرقية مثل حلايب وشلاتين والقصير وكذلك ناحية الغردقة وفى الصحراء الغربية وفى الصحراء الساحلية على

البحر المتوسط وفى تخوم وادى النيل أيضاً. هذا اضافة الى الخزان الجوفى النيلى الضخم حيث توجد خزانات كبيرة بها مياه عذبة وشبه مالحة لم تستغل حتى الآن.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة أن الدكتور شطا آثار نقطتين اصابونا بالأسى، مجالين هامين متاحين سواء الزراعة غير التقليدية أم استخدام المياه الجوفية واقتبس من سيادته أن لدينا وفرة من المياه الجوفية بلا حدود، المفروض أن نركز على هذا المجال. كما أن توقف التجارب فى المجال الأول كارثة حيث إنها تجارب بدأت فى الزراعة غير التقليدية ثم توقفت مع أهميتها الشديدة، كيف توقفت؟

عبد السلام جمعه

المياه فى مصر أيضا مع وفرتها لاتزال محدودة، نحن نتحدث الآن عن ٦٠ مليون سيصحبون ١٢٠ مليون عام ٢٠٢٥ أين سيعيش هؤلاء الناس؟ بالنسبة للمياه الجوفية سواء فى الشرق أو الغرب تسحب منا، فالمصدر واحد وهو مياه النيل التى تترسب لأسفل وتتكون منها المياه الجوفية . والدول المشاركة فى هذه الأحواض تسحب منها. لذلك فنحن يجب أن نتواجد ونعمل آبار، كل مالدينا من آبار فى سيناء ٥ آبار لابد من أن نزيد فى حفر الآبار وادخال المياه والزراعة لهذه المناطق.

نحن نتكلم عن رى تكميلى من المطر لأجل ندرة المياه حيث إن الأرقام الكبيرة الموجودة فى منطقة توشكى نحو ٢٠٠ ألف مليون لكن لا أستطيع سحبها حيث الاستفادة منها محدودة جداً وان كانت المنطقة المعقولة هى شرق العوينات والتى بدأت فيها الزراعة وبدأت تسير بصورة طيبه.

الزراعة المطرية موضوع هام ورغم أن المطر لدينا يتراوح بين ١٣٠-١٥٠ مم انما درجة الحرارة منخفضة فى موسم الزراعة بالذات إضافة الى وجود الندى والضباب. وبعض الاحصائيات تقول إنه تقريبا يساوى كمية المطر الموجودة وقد اندهش بعض الزملاء الذين حضروا مؤتمرا حول الزراعة المطرية أن لدينا زراعات قائمة بهذه المعدلات البسيطة حيث لدينا زراعات بـ ١٥٠ مم، ١٧٠ مم أجود مما فى اماكن أخرى لديهم ٣٠٠ مم، اذن هناك عامل آخر خلاف المطر وهو الندى فلابد لنا من أن ننشط فى هذا الاتجاه ونطور الزراعة لكى يزيد انتاجها بعملية الرى التكميلى وأنا أنفق استثمارات كبيرة جدا فى توشكى من أجل ٥٠٠ ألف فدان فى ٥ سنوات أو أكثر فى الوقت الذى يمكننى أن أبدا فى نصف مليون آخر وبتكلفة ١/١٠٠ من تكلفة المساحة الأولى مع الرى التكميلى لذلك لابد أن يكون لنا أولويات.

طبعا التنمية فى سيناء مطلوبة جدا وهذه موضوعها سهل مع توافر المياه ولها محاصيلها ونحن نخاف من خطر المياه المالحة أنها تبور الأرض لذلك لابد أن يعقب الرى غسيل للأرض لكن فى الأرض الرملية ليس هناك مشكلة وخاصة اذا كان التمليح بسيط. ويمكن - كما قال أ.د. عبده شطا- لبعض الزراع فى الدلتا استخدام آبار ارتوازية ليست على عمق كبير وهذا يخفف من مستوى المياه الجوفية الذى تزايد ويوفر من الرى. هذا أسلوب أستطيع التوسع به فى زراعة الاراضى الجديدة وفى نفس الوقت أعمل صيانة للتربة القديمة فى الدلتا بتخفيض منسوب المياه وتوفير المياه لاستخدامها فى مناطق أخرى.

عبد الفتاح ناصف

أود أن أؤكد على ماقاله الدكتور شطا بأن هذه المناجم المائية من الضرورى التفكير فى كيفية استخدامها ومتى؟. الدكتور شطا لم يقل إن هذا يتم الآن .لكنه قال هذه مناجم ذهب فى صورة مياه يمكن استخدامها. النقطة المحورية هنا فى تخطيطنا هى انها موجودة فعلاً ونعرفها، ويجب أن نخطط لها.. ولكن متى وكيف نستخدمها؟ وربما من التعبيرات التى ذكرت ان الدول المجاورة تستخدم هذه الخزانات الجوفية بدرجة أكبر مما ينبغى. فمتى تبدأ مصر فى استخدامها؟ حتى لانؤجل استخدامها حتى ينتهى الخزان كله؟

عبد السلام جمعه

الحقيقة إننا أعطينا الفرصة لاسرائيل لعمل برويجاندا على حساب الحلول المفروض القيام بها. فهى تزرع على مسافة ١٠٠ كم من الحدود، والحقيقة أن لدينا مزارع فى سيناء غير موجودة فى أى مكان آخر تحت نفس معدل المطر هذا (١٥٠-٢٧٠مم) ومحملة بزراعات القمح والشعير وغيره، وهو يسحب من الخزان النوبى ونحن لا.

عبد الفتاح ناصف

فى جلسة خاصة كنت فى زيارة للعريش وجلست مع بعض المسئولين، أحد المسئولين من منطقة العريش وأحد المستثمرين كان كلامهم لماذا اختيار المنطقة التى بجوار قناة السويس وكان ينبغى أن يبدأو بالعريش، قالوا كلاما مثلما قال الدكتور عبد السلام لكنهم اضافوا أن الدولة قررت هذا مع أننا زرعنا وأثبتنا أننا نستطيع الزراعة وتوريد كميات كبيرة جدا من الفواكه للوادى والدلتا، فلماذا لم نبدأ بالعريش وفى هذه الحالة سنستخدم المياه الجوفية وليس بالضرورة مياه النيل، هذه كلها

قضايا، وهذه هى مهمة دائرة الحوار بروزة المشاكل التى تواجهنا والسياسات التى تقلل هذه المشاكل.

عبد الحميد عامر

أشكر سيادتكم لدعوتى لهذه الندوة، والواحد دائما يحب أن يحضر ندوات كثيرة تتحدث عن الزراعة والتصدير واننى حزين جداً من أجل الزراعة فى مصر بالرغم من اننى لست مهندسا زراعيا فأنا مهندس كومبيوتر واتجهت للزراعة حيث عملت فى مجال تصدير الحاصلات الزراعية فوجدت أن هناك مشاكل كثيرة جداً فى الزراعة.

لتعدد سفرياتى واختلاطى بالدول الأجنبية زاد فكرى عن الزراعة وزاد فكرى عن التكنولوجيا الزراعية وهذا نبهنى إلى أشياء كثيرة فى مصر لابد من تطويرها ونقل التكنولوجيا الزراعية التى لابد أن تنتقل عن طريق خبراء أو ناس ممارسة للتصدير مثلنا.

حقيقة لابد من الاهتمام بالزراعة فى مصر أكثر من الصناعة لأننى شعرت فعلاً أن الزراعة هى أساس الصناعة ومن غير الزراعة ليس هناك صناعة لأننا بزراعة المحاصيل الزراعية سوف يقام عليها مشاريع صناعية ضخمة جداً ، كما ذكر الدكتور أن القصب تقوم عليه ٥٠ صناعة فالقصب محصول واحد غير القطن والفواكه وغيرها.

بالنسبة للبذور والشتلات وصلتها باستهلاك المياه، للأسف وجدت اناسا فى الصحراء يأخذون البذور والشتلات للمحاصيل التقليدية فى الوادى وتقوم بزراعتها فى الصحراء وهذه بعضها ينتج وبعضها يفشل لذلك لابد من تطوير البذور والشتلات القابلة للزراعة فى الصحراء والتى تتحمل الجفاف وتقص البخار والندى وتقاوم الملوحة وقد عدت من أقل من عام من امريكا ورأيت هناك بعض النباتات التى يمكن ريها بمياه درجة ملوحتها عالية جدا وتعطى انتاجا كبيرا فلابد من استنباط حاصلات جديدة نستفيد من زراعتها فى الصحراء مثل مايحدث فى المكسيك واسرائيل وشيلى وجنوب افريقيا.

بالنسبة لمشكلة المياه ، لم أكن أتصور أن بمصر هذه الكميات الهائلة من المياه وتهدر لاسباب بسيطة، المفروض ان نحافظ عليها، ليس لدينا سدود للأمطار فى الشمال كما تفعل قبرص ومالطه. مالطه جزيرة صغيرة ومع ذلك تصدر ماقيمته ٣ مليار دولار منها ١,٥ مليار حاصلات زراعية. وقبرص كذلك، لماذا لانعمل سدودا من ليبيا حتى اسرائيل فى الشمال بحيث يمكن تخزين كميات كبيرة من المياه. شيء آخر عملية السدود على الترع، لماذا لانعمل سدودا على نهاية النوبارية أو

نهاية ترع اخرى قبل أن تصل الى البحر بمسافة كيلو أو اثنين ونأخذ هذه المياه بمواسير هل هذا خطأ أم لا؟

بالنسبة للأساليب الجديدة للرى، من سنتين أحضرت شيئا يسمى الخرز المائى. هذا الخرز يتكلف الفدان ١٠٠ جنيه مصرى، وهو يوضع تحت الشجر أو الخضر أو الفاكهة أو المحاصيل التقليدية فيمتص بقدر ٤٠٠ مرة من حجمه، الجرام يخزن ٤٠٠ جرام مياه، هذا الخرز غير سام، ذهبت لمعهد المياه لأطلب منهم احضار هذا الخرز فقالوا إن الأمر يحتاج ثلاث سنوات لكى نعطى لك تصريحا هل ينفع أم لا. هذا الخرز يخزن مياه بقدرة ٤٠٠ مرة، اذا استخدمت نظام الرى بالتنقيط خاصة فى الأراضى الصحراوية. فهو يحتفظ بمخزون مياه تحت الشجرة لتروى كل فترة طويلة، كذلك يحتفظ بالسماد فى الحقل.

السيد كيلانى

بالنسبة للخرز المائى الذى اشار اليه م. عامر، ويستخدم فى أمريكا للرى فى المناطق الصحراوية، أبشره بأن بعض الزملاء من المركز القومى للبحوث نجحوا منذ مايقرب من أربع سنوات فى تخليق هذه المادة.

المحورالرابع : ضرورة التطوير التكنولوجى فى الزراعة

عبد السلام جمعه

الجهاز البحثى فى وزراة الزراعة - وعدد أفراده لايقل عن ٧٠٠٠ باحث فى مجال الزراعة والبيطرى - غير مستغلين كما يجب وذلك لانهم ليس لهم ميزانية. أعددت دراسة للربط بين الدخل الزراعى وماينفق على البحث العلمى فى مجال الزراعة فوجدت أنه أقل من ٠,٧٪ من الدخل الزراعى. واذا قورن ذلك بالدخل القومى فإن هذه النسبة تنخفض الى ٠,١٪. اذن لابد من وجود المناخ البحثى ولابد من تنظيم المؤسسات البحثية للعمل كفريق، وليس كأفراد متناثرين كل يعمل فى مجاله.

عبد الفتاح ناصف

كثير من الأبعاد المؤسسيه تم تغطيتها وسيأتى بعضها فى التصدير والاستيراد عندما يتكلم

الإخوة الأفاضل عن جوانب الاستيراد والتصدير، ولكن لى تعليق على الجزء الاخير من كلام الدكتور/ عبد السلام ... لماذا لاأدعم كل المؤسسات العلمية التى تخدم كل عمليات التنمية حتى لاتتوقف تجارب هى بالضرورة شىء أساسى فى عملية التنمية لمصر كلها. فالجانب المؤسسى فى منتهى الخطورة مما سمعت من أول دائرة الحوار حتى الآن، إنها تتغلغل فى التعويق وليس التسهيل.

عبد الحميد عامر

بالنسبة للارشاد الزراعى، المهندسين الزراعيين أو الفلاحين عند تسميد الارض أو رش مبيدات يأخذ مياها من الترعه بالموتور ويضع عليها المبيد ويرش الارض الخضار أو الفاكهة وقد نسى أن المياه التى جلبها من الترعه بها طحالب وجراثيم، كما نسى أن هذه المياه يمكن أن يكون بها نسبة ملوحة فتقل فائدة أو فاعلية المبيد لان هذا قلوى وذلك حمضى، أين الارشاد الزراعى ليعلمهم عدم وضع المبيد على المياه من الترعه لرش الخضار والفاكهة حيث ان رشها سيلوث الثمرة.

عبد الفتاح ناصف

تعليق سريع، المثال الذى عايشته بالنسبه للارشاد الزراعى وسيادتك قلت من وجهة نظرك انه لايوجد ارشاد زراعى- نعم يوجد ارشاد زراعى لكن مامدى كفاءة الارشاد الزراعى ؟ هذه هى المشكلة. سأذكر مثالا بسيطا فى زيارة للقرية قابلت احد اقاربى حاصل على دبلوم الزراعة وجالس فى بيته وعندما سألته لماذا لاتذهب لعملك أجاب بأنه لاتوجد مكاتب أو كراسى وعدد العاملين كثير لذلك كل فرد يذهب للعمل يوم أو يومين اسبوعياً فقلت له إن مكانك فى الحقول وليس فى المكاتب. أحزننى اننا وصلنا الى مرحله من الاهمال المؤسسى غريبة جداً، شاب فى هذا العمر يجلس فى بيته ويذهب للعمل يوم أو يومين اسبوعياً والمفروض أن يتحرك طوال النهار فى المزارع.

محمد محمد العشرى

المعروف ان الوحدة المثلى للانتاج الزراعى ٥٠ فدان وأقل من ذلك يصبح الانتاج الخاص بها غير اقتصادى حيث لايمكن استخدام تكنولوجيات حديثه وميكنة زراعية كما أنه لايمكن من الاستخدام الأمثل لنظم الرى والتسميد ومقاومة الآفات ونظم التسويق الزراعى المتطورة. ولذلك فمن المفضل ان تكون مساحة ٥٠ فدانا هى الوحدة المثلى للانتاج الزراعى حيث يؤدى تفتيت الملكية الزراعية إلى نقص فى استخدام التكنولوجيا والميكنة الزراعية ونقص فى التشغيل الاقتصادى وبالتالى نقص فى العائد ولذلك يجب البحث عن أسلوب للتغلب على هذا القصور فى حالة الملكيات

الزراعية قليلة المساحة وهو الوضع السائد حالياً فى مصر.

عبد الفتاح ناصف

سيادتك تود القول اننا فى ظل هذه المساحات القزمية فاننا نحتاج الى مبدأ التجميع الزراعى الذى يجب ان ندرسه بجدية.

محمد محمد العشرى

نحن فى حاجه الى تشجيع اقامة جميعات تعاونية للتغلب على هذه المشكلة بشرط التغلب على السلبيات الموجودة فى نظم إدارة الجمعيات التعاونية الحالية.

عبد الفتاح ناصف

تعتبر الجمعيات التعاونية أحد الحلول ولها مشاكلها، أود القول عندما نتحدث عن سياسة التجميع الزراعى كضرورة لرفع الانتاجية وتحسين الانتاج الزراعى، فإن لها مشاكلها. القضية اذن كيف ندرس وننتهى إلى شىء يتفق عليه معظمنا ونقدمه للدوله لتطبيقه.

عبد السلام جمعه

أحد المشاكل التى تواجه أى تنمية زراعية هى علاقة البحث بالارشاد الزراعى - فى الماضى كان البحث العلمى منفصلا عن الارشاد. ومن فترة تم ضمهما. كان الاهتمام فى فترة من الفترات بمحصول القطن. لكن الخبرة التى اكتسبت فى مجال القطن تطبق الآن على باقى المحاصيل الى الحد الذى جعلنا حالياً نعمل المرشد المتخصص، بمعنى أننا لدينا الآن ٣٥ ألف مرشد زراعى فى ٨٠٠٠ قرية فنحن نختار منهم على أساس أن يكون هناك مرشد متخصص حتى مستوى القرية .

نحن تنظر الى الفرق بين تجربة الباحث وبين تجربة الفلاح ، حيث نجد هناك فجوة بين الاثنين... اذن هناك قصور فى عملية معينة أحد أهم اسبابها الارشاد الزراعى ولذلك لابد من تطوير الارشاد الزراعى. والوزارة تتجه الى الفصل مستقبلاً بين البحث والارشاد. حيث سيكون هناك البحث ثم الارشاد وتنفيذ التشريعات الزراعية ،ثم رقابة جودة المنتج الذى ينتجه القطاع الخاص وهذه قضية أساسية. وفى نفس الوقت مطلوب تشجيع القطاع الخاص والجمعيات الأهلية غير الحكومية والتعاونيات على القيام بالبحوث والارشاد. نحن لدينا نظام الخبير الخاص بالارشاد الزراعى، وذلك للقادرين الذين يستطيعون الانفاق. انما نحن يهمنا المزارع الصغير، وكذلك هناك نظام الارشاد الحقلى

أو المزرعى الخاص بهم، وهو نظام يفيدهم بدليل أن هناك فلاحين حالتهم المعيشية ممتازة جداً لان انتاجيتهم مرتفعة رغم المساحة المحدودة لديهم، وبعضهم يمارس زراعة الكفاف وهذا هو مايعنينا. وموضوع التجميع الزراعى قائم فى الدورات الزراعية.

عبد القادر دياب

لى تساؤل أو جهه الى أ.د. عبد السلام جمعه عن تصوره - باعتباره أدار مركز البحوث الزراعية الذى يضم مايزيد عن ١٥ معهدا بحثيا متخصصا - عن كيفية تنظيم مؤسسات البحث العلمى الزراعى فى مصر - شاملة أكاديمية البحوث، والمركز القومى للبحوث، ومعاهد البحوث التابعة لمركز البحوث الزراعية وغيرها - فى اطار متكامل يهدف الى تحقيق أهداف علمية محددة؟ وكيفية تمويلها ؟.. وكيفية ادارة النشاط البحثى فيها بشكل متناسق ؟... وذلك لتجنب ماهو موجود حالياً من إهدار فى الموارد الموجهة للبحث العلمى على الرغم من ندرتها - وعلى سبيل المثال- منذ اسبوع تقريباً نشرت أكاديمية البحث العلمى إعلانا عن قائمة بحوث برنامجها. فاذا استعرضتها ستجد ان هناك بعض البحوث منها تم انجازها بالفعل فى مركز البحوث الزراعية والمعاهد التابعة له وبعضها تم انجازه بالفعل فى معهد التخطيط القومى. وهذا ازدواج فى العمل، وكأننا نعيش فى جزر منفصلة لانعرف ماالذى يفعله هذا أو ذاك.

عبد السلام جمعه

مالمسناه ان هذه الصفه، وهى الفردية، موجودة للأسف بين الباحثين وربما تكون بين الباحثين وأساتذة الجامعات اكثر لكن عندما أقول ان لدينا ٧٠٠٠ حاصل على درجة الدكتوراة من جميع جامعات العالم بمعنى انهم توليفه ممتازه جداً لو أرادوا التعاون لايجاد حلول لمشكلات المجتمع ، منهم ٣٨٠٠ بالجامعات،وبمركز البحوث الزراعية نحو ٣٠٠٠ والباقى موزع بالمؤسسات الاخرى وكل مؤسسة لها دور.

مركز البحوث الزراعيه مسئول عن البحوث التطبيقية، والمركز القومى يقال إنه مسئول عن البحوث المتقدمة أو الاستراتيجية والاكاديمية، بمعنى ان كل مؤسسة فى قانون انشائها لها دور وعمل خاص بها نحن نتناسى هذا لكننا يمكن ان تندرج فى اطار برامج على المستوى القومى وهذه البرامج خاصة بمحاصيل معينه وفى المجال نفسه . انما اسباب التباعد وسيادتك تعلمها ان كل فرد لديه برنامج لايريد لأحد الاطلاع عليه أو الاشتراك معه فيه من أجل الحوافز أو السفر وما الى ذلك لكن

كلنا محل نقد أمام الرأى العام لانه لايوجد أثر واحد لكل الكوادر البحثيه على المستوى القومى إنما كان يمكن ان يكون لنا دور واضح جداً فى عملية التنميه وكل واحد له رأيه. انما الازدواجية أو ضعف المؤسسات وضعف الافراد أدى الى الفشل. لابد ان نوحد انفسنا فى اطار برامج على المستوى القومى وهذا هو الاطار الذى عملته الهند فى الستينات - ليتنا نستطيع تقليد الهند لانها عملت نهضة فهى الدولة الوحيدة التى استفادت من المعونات الاجنبية استفادة كاملة بينما استفدنا منها نحن جزئياً فى أحسن الأحوال.

نحن أعددنا تصور وبدأنا ١٨ برنامجا من ضمن ٥٤ برنامجا تغطى كل الزراعة المصرية، لكن للأسف كل واحد له رأى، والتمويل سهل جداً فى مجال الزراعة لاننا يمكن أن نطالب اتحادات المنتجين الذين يعتبرون اصحاب القضية بمعنى مثلاً اتحاد منتجى الخضر لديه مشكلة يأتى للمؤسسة البحثيه يتعاقد معها وينفق على البحث. نحن نتحدث عن الحماية الفكرية، من حقى الحصول على تكلفه الاستنباط والتربية وهذه مبالغ ضخمه جدا.

مقارنه بسيطة جداً، فى الـ ١٢ جامعة مصريه ميزانية البحوث ٢ مليون جنيه فقط فى جميع التخصصات . مركز البحوث الزراعيه الباب الأول فيه الخاص بالأجور ١٢٠ مليون جنيه ، الباب الثانى للأسف ثابت من السبعينات ٧٠ مليون جنيه انما الباب الثالث ٣٠٠ مليون جنيه منها فقط ٢٠ - ٣٠٪ معونات أجنبية والباقى تمويل محلى ومن هنا نرى أن مشكله التمويل قد تم حلها وكنا نظن ان نقص المعونات الاجنبية سيؤثر لكن لحسن الحظ أن مركز البحوث لديه ٦٥ وحدة ذات طابع خاص كلها تجلب ايراد حيث ان وحدة بيع المصل واللقاح - وهى احدى الوحدات - تحقق دخلا سنوى فى حدود ٩٠ مليون جنيه .

مطلوب من الدولة ان يكون لديها سياسة عامة للبحوث - اطار عام. بالنسبة للسياسة العامة للبحوث فى مصر هناك خطه قوميه شامله وتوزع الادوار على المؤسسات، ينبثق عن الاطار العام استراتيجيات فى كل قطاع، من هذه الاستراتيجيات يعد خططا بحثية. نحن نهتم فى الزراعة بتنمية المحاصيل ،وتنمية الانتاج الحيوانى. وزارة الزراعه مفروض ان تنفق على هذه البحوث فى المؤسسات الاخرى، وهذا مايحدث فى امريكا علاوة على اتحاد المنتجين الذى يساهم فى التمويل.

مطلوب توفير مناخ بحثى صحى علمى مضبوط، نحن فى الزراعة احسن حالاً لأن البحوث الزراعية بدأت لدينا بطريقة صح وذلك منذ عام ١٨٩٧، وبدأت قبل انشاء وزراة الزراعة التى قامت

عام ١٩١٣ انما نحن نشكو مثلاً فى مجال صناعة الدواء لانه ليس به مكون بحثى أساسى، ومعظم منتجاته توكيلات. المستقبل لمن معه اشياء قام بتسجيلها لكى يستطيع بها المنافسه والمقايضه وخاصة فى مجال الهندسة الوراثية. لابد من الدخول فى المجالات المتقدمة ونسجل فيها ونستنبط فيها لكى نستطيع السير مع المجتمع الذى حولنا ودخولنا القرن القادم سيكون على اساس البحث العلمى فإذا دخلنا ونحن متخلفين علمياً لن يكون لنا قائمة.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقه اننا دخلنا أكثر من مرة على البعد المؤسسى فى المناقشات لكن أود القول إن هناك بارقه أمل أراها هنا أو هناك ، عندما نتحدث عن التنسيق نرى أن التنسيق يحدث على أعلى المستويات . مجلس الوزراء عند دراسة موضوع يقومون بتكوين لجنة مصغرة من الوزارات المعينة وأحياناً يدعى لها بعض رجال القطاع الخاص لدراسة الموضوع وإدخاله إلى المستويات التالية.

تجربة شخصية فى عمل بسيط ومستمر، عندما يأتى التمويل للمعهد ويكون مسئول عنه س أو ص، فإن س أو ص يريد اعداد عمل جيد فيلجأ للاستعانة ببعض الزملاء المتخصصين من أماكن أخرى كمركز البحوث الزراعية أو أى جامعة من الجامعات. عندما نقيم ندوة حول موضوع فإننا ندعو المحافظ المهتم الذى تعانى محافظته من هذه المشكله أو اذا كان الوزير المختص لديه وقت يحضر، حيث لابد ان يشارك اصحاب المشكلة ، وليس الجالسين على المكاتب ، فأصحاب المشكلة يعطون الواقع وتفاصيله وأحياناً تكون التجارب جيده واحياناً تكون سيئه ، فنحن نود تدعيم هذا التنسيق ، لماذا لايوجد تعاون بين جميع افراد الجهاز العلمى على مستوى الدولة ؟

السيد كيلانى

أود ان اضيف كلمتين الى ماقاله أ .د . عبد السلام جمعه فيما يتعلق بمؤسسات البحوث وأرى ان هناك شبه فصل بين المؤسسات العلمية والمؤسسات التنفيذية ومن ثم انقطاع التواصل الفكرى بينهما ، ولابد ان يكون واضحا امام المؤسسات العلمية ماتسعى الدولة الى تحقيقه من أهداف، وبناء عليه يمكن تحديد البحوث التى يمكن ان تخدم الاهداف. وبذلك لابد ان تكون هناك علاقة بطريقة ما بين متخذ القرار وبين مؤسسات البحث العلمى والا سيكون كل منهما فى واد بعيدا عن الآخر. وفى نفس الوقت لابد ان تكون الصورة واضحة عن الاحتياجات الحالية والمستقبلية من بحوث ، ونحن نتحدث عن عمل جماعى، فمراكز البحوث موجودة والجامعات والكليات تنتشر فى كل مكان ولدينا

تخصصات رفيعة المستوى ومختلفة الا ان ذلك لابد ان ينصب على هدف أو اهداف عملية التنمية وأرى اننا محتاجون الى عملية تنسيق بين مراكز البحوث وبعضها البعض وبين متخذى القرارات .

عبد الفتاح ناصف

أهداف التنمية كثيره ومعروفه لنا جميعا ويجب علينا أن لا ننتظر حتى تعلمنا الدولة بما يجب أن نفعله وإنما يجب علينا أن نشير عليها بأن تعمل كذا، وكذا، فأنا يدها اليمنى للتفكير المستقبلى واذا لم تكن مراكز البحوث هى اليد اليمنى لمتخذ القرار تصبح كارثه ونحن فى بدايه القرن الحادى والعشرين. مثال بسيط، قلنا انه يجب التنسيق على كافة المستويات بحيث إن الأكفأ يعمل ،قال الدكتور/عبد السلام جمعه لدينا من ١٠ - ١٥٪ فى مستوى كفء اذا تفاعل هذا العدد مع ٥٪ من معهد التخطيط٥٪، من المركز القومى للبحوث سيكون لدى الكريمة فى هذا المجال ولن يظل الباقى ساكناً بل سيعاون هذا ما أود قوله ، عندما أنتقى أحد أساتذة الجامعة ، قطعاً فى وسط زملائه سيتسائلون لماذا اخترته ؟ لااحتاج سوى أن يكون عملى جيدا، لان عملى لمصلحة الدولة فالعلمى يستطيع ان يوجه أى مستقبل لانه اذا عمل جدياً يستطيع توجيه اتخاذ القرارات.

عبده شطا

البحث العلمى فى مصر- بأفراده وتخصصاته ومؤسساته من أقوى الاجهزة فى المناطق المحيطة بمصر ولكن دوره مازال هامشياً بالنسبة لمشروعات التنمية وربما يرجع ذلك إلى ضعف الموازنات من ناحية، ومن ناحية اخرى انسياق المؤسسات العلمية لتوجهات غير مبررة موضوعيا، هذا خطير جداً. وربما كان من الافضل ان يكون وضع البحث العلمى مشابهاً لمثيله فى دول جنوب شرق آسيا حيث تحول الى نوع من الاستثمار. وأود أن أضيف أن كثيراً من عمليات الاستثمار فى المجال الزراعى فى مصر لاتخضع كثيراً الى قاعدة التخطيط المتكامل لاستخدام الارض والماء، فضلاً عن القواعد العلمية ، والنواحى الاقتصادية والاجتماعية، والنواحى البيئية، ثم المستخدمين لتلك الموارد .

المحور الخامس : التكتلات الاقتصادية وتحرير التجارة العالمية

عبد السلام جمعه

نحن دائماً نتكلم عن التصدير فقط، لكننا لانتكلم عن ترشيد الاستيراد وترشيد الفاقد الداخلى. إن كل مايتم تصديره من الزراعة المصرية لايتجاوز ١,٣ مليار جنيه ، فى نفس الوقت الذي نستورد فيه منتجات زراعية ومعدات ومستلزمات انتاج زراعية فى حدود ١٢,٣ مليار جنيه.

وأعتقد أن السياسة الرشيدة هى السير فى الاتجاهين، حيث ترشيد الاستيراد ، وفى نفس الوقت ترشيد الصادرات ان استطعت. لان نصيب الفرد حالياً ٢ قيراط مساحة ارضية ، ٥ قيراط مساحة محصوليه. اذن لابد ان تبدأ استراتيجيتى بتقليل الواردات من خلال التركيز على المحاصيل الاستراتيجية الرئيسية التى استوردها وقد يكون بها مشاكل. فالتركيز فى الاستراتيجية القادمة على ضرورة حل فجوة الزيوت لانها مشكلة عالمية ومن السهل فى مصر حلها اذا ركزنا على عباد الشمس ، وقد اقترحت الاستراتيجية الوصول بمساحته الى ٣٠٠ - ٣٥٠ ألف فدان عام ٢٠١٧ ايضا بالنسبة للشلجم وهو شتوى ويصلح زراعته فى الاراضى الفقيرة أو الصحراوية ولو أننا لانحب استخدام لفظ فقيره لان لكل أرض مستوى إدارة معين.

بالنسبة لمجموعة الحبوب، المستهدف زيادة مساحة القمح الى ٣,٥ مليون فدان عام ٢٠١٧ ، كذلك مساحة الذرة الى ٢,٥ مليون فدان ، الأرز مساحته تقف عند مليون فدان. كانت وزارة الاشغال قد حددت أن تنزل مساحات الأرز بعد عام ٢٠٠٠ الى ٧٠٠ ألف فدان ولكننا والحمد لله الآن لدينا أصناف مبكره توفر شهر مياه. نحن نجرى حالياً تجربه مع وزارة الاشغال بحيث إن توفير هذا الشهر فى الاستهلاك من المياه أن نزيد مساحة الارز ونثبتها عند مليون فدان لتنتج ٣,٦ مليون طن بمعنى اننى استطيع تصدير كميه لاتتجاوز ١٥٠ ألف طن وهذا الكم هو ماأصدره حالياً. فى عام ٢٠١٧ مع التقدم التكنولوجى والعلمى يمكن أن أنتج من ٥-٦ مليون طن سوف تكفى الزيادة السكانية القادمة.

بالنسبة لمجموعة الزيوت نركز على سد الفجوة بالكامل، الحبوب نحافظ على انتاج ٦٥-٧٠٪ من استهلاكها ان لم يكن اكثر ،مجموعه المحاصيل البقولية ايضاً، هذه كلها محاصيل يجب التركيز عليها لأن احتياجاتها المائيه أقل بالإضافة إلى ربحيتها للمنتج .

نحن حالياً نصدر خضر وفاكهه لكن قد تتغير الصورة مستقبلاً تماماً. اعتقد اننا بالنظر للقيمة المضافه لابد من تصنيع المنتج الزراعى، لابد من الاهتمام برقابة الجودة، ولابد من المنتجات البقولية وتركيزها فى الجنوب فى منطقة توشكى فتخرج مبكره جداً. النباتات الطبية والعطرية أعتقد انها ستأخذ دفعة ضخمة جداً فى المرحلة القادمة ، بعض المحاصيل مثل الطماطم والبطاطس التى نجد لها منافسة لها حالياً لكننا نستطيع الضغط بها عن طريق تغيير النمط الغذائى بحيث أشجع على استهلاك البطاطس - وانتاجنا فيها عالى - سداً لفجوة الحبوب وذلك لانها محصول كوبوهيدراتى واعتقد انه سيكون وسيلة ضغط على موردى الحبوب كالقمح الذى استورده بحيث يتم التفاوض معى

ليأخذ منى كميه من البطاطس لآخذ منه قمحا مستقبلاً وهكذا.

محمود عبد الحى

أحد اهم الطرق لمواجهة الفجوة الغذائية سواء فى الحاضر أو المستقبل هو اعادة النظر فى نمط الغذاء المصرى مثلما قال استاذنا الدكتور عبد السلام جمعه لماذا لاتحل البطاطسو ولو جزئيا، محل الحبوب؟ وهذا موجود فى دول اوربية فرنسا مثلاً وضعت من أهدافها الاستراتيجية الحفاظ على سعر كيلو البطاطس لايزيد عن فرنك فى أى وقت من الاوقات، فتغيير النمط الغذائى أيضاً بالغة الاهمية فى هذا المجال.

اذا كنا نتحدث عن التصدير فإننى دائماً أقول أن التصدير هو للخارج والداخل وأستاذنا الدكتور/ عبد السلام جمعه أشار الى رقم أرى انه مفزع حيث ان الزراعة المصرية بالكثير تصدر ماقيمته ١,٢ مليار جنيه وتستورد بنحو ١٢ مليار جنيه وسوف اكون رابحاً اذا نجحت فى أن احل محل الواردات، أو بتعبير آخر صدرت للداخل ماقيمته ٤-٥ مليار جنيه بجوار المليار الذى يصدر حالياً ، وأحمى صحة الشعب المصرى من كثير من الهرمونات ومن كثير من وسائل التربية، سواء للنبات أو للحيوان، التى تضر بصحة المصرى وربما لاتمكنا امكانياتنا التكنولوجية من الكشف عنها أو تلافى آثارها الضارة .

عبد الحميد عامر

البذور والشتلات تعتبر من مشاكل الزراعة فى مصر حيث مازلنا نعتمد على الطريقة التقليدية، نأخذ البذور ولانجددها، لكن المفروض تطوير البذور والشتلات للانتاج المحلى والتصديرى لان التصدير مازال أقل من البترول ومن السياحه. أود ان اذكر رقما أستغرب له وهو إن إسرائيل تصدر بما قيمته ٤,٥ مليار دولار خضر وفاكهه وورد، شيلى تصدر بمبلغ ٨ مليار دولار حاصلات زراعية خضر وفاكهة وورد، جنوب افريقيا تصدر بمبلغ ٩,٥ مليار دولار خضر وفاكهة اضافه الى ٦,٥ مليار دولار مواد غذائية ناتجه عن الانتاج الزراعى مثل المربات والعصائر بمعنى أن جنوب افريقيا تصدر ماقيمته ١٦ مليار دولار انتاج زراعى فى حين اننا فى مصر لم نتجاوز المليار بكثير.

هناك شىء هام بالنسبة للصناعات الصغيرة فى الصحراء، فالصحراء يمكن ان نعتمد عليها فى الصناعة وليس فى الزراعة، والصناعات الحرفيه بالذات. الصين عملت الثورة الزراعية من قبل، قاموا بتقسيم كل محافظة أو مدينة والقرى التى حولها لتقوم بعمل نوع معين من الصناعه مثل ماهو

حادث حالياً فى أخميم فى سوهاج، الكل يعمل فى الحرير الصناعى، لماذا لايخصص كل مركز والقرى التى حوله لعمل صناعة حرفية معينة ثم تجمع فى مراكز، يوزع بعضها محلياً والجزء الآخر يغلف تغليفاً ممتازاً ويصدر للخارج ونستفيد به وهذا غير موجود فى مصر، فى كل مكان صناعه مختلفه وأنا كمصدر عندما نريد تصدير نوع معين نسأل فى طول البلاد وعرضها لمعرفه المكان. فى الصفحة قبل الاخيرة من ورقه دائره الحوار فى البند (٢-٦) والتى تنص على أن الأسواق المحلية تفتقر الى وسائل حفظ وتخزين البعض من المحاصيل الزراعية (وهى جزء من تطوير الاسواق المحلية للسلع الزراعية). للأسف الشديد نحن فى مصر ليس لدينا وسائل تخزين ونقل كافية للمحاصيل الزراعية لدرجة ان سيارات الثلاجة فى مصر ناقصة جداً واذا نظرنا الى اوروبا التى درجة حرارتها أقل من الصفر نجد سيارات النقل المبرد تمثل ٨٠٪ من النقل العادى بينما فى مصر عدد العربات المبردة لايتجاوز٠,٥٪. وقد قدمت تقريرا منذ ثلاث سنوات لتخفيض الجمارك والحمد لله صدر قرار بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٣ بخفض الجمارك من ٤٥٪ الى ٥٪ على المبردات لكن للأسف منذ ١٩٩٧/١٠/٢٣ حتى الآن لم ينفذ القرار بينما صدر قرار بشأن المنسوجات المستوردة ونفذ فى ٢٤ ساعة.

مشكله اخرى أن نسبة الـ ٤٥٪ الجمارك قد حسبتها فوجدت أنها تصير تقريبا ١٥٠٪ لماذا؟ عندما احضر عربه مبردة من الخارج بتلكفة ١٠٠ ألف جنيه تقدرها الجمارك بـ ٣٠٠ ألف جنيه فيعطينى تحسين سعر وفى نفس الوقت يعطينى جمرك ٤٥٪ على الـ ٣٠٠ ألف وقد شرحت ذلك للمسئولين ووعدوا أن القرار سيصدر للتنفيذ وهذا منذ ٣ شهور وحتى الآن لازال فى الادراج.

للأسف الشديد منذ اسبوع اتخذ قرار غريب يسهل للعربات المبردة من الاردن والكويت وتركيا وسوريا أن تدخل لمصر وتحمل منها واعطوهم تسهيلات لم يعطوها للمستثمر المصرى أو المستورد أو الناقل المصرى بحيث يحضر عربات مبرده ويستعملها للتصدير المصرى فى حين أن التكلفة المالية للشحن تساوى القيمة المالية للمنتج وهذا معناه ان ٥٠٪ من العملة الصعبة تضيع على الدوله.

عبد الفتاح ناصف

بعد مؤسسى جديد، نحن نعرف الصواب ثم نتركه عند التنفيذ، كيف نجامل الآخرين على حساب المستورد المصرى أيا كانت هويته فهل هم سوف يعاملوننا بنفس الطريقة؟

عبد الحميد عامر

السعودية تمنع دخول برادات الدول الاخرى اليها حيث تصل البضائع بالمبردات حتى حدود

السعودية ثم تنقل الى برادات سعودية، لابد من التفريغ والتحميل فى البرادات السعودية وذلك من اجل تشغيل براداتهم.

شىء آخر بالنسبة للمحلى، عندما نحضر طماطم من اسنا فى فترة الشتاء لتوصيلها الى الاسكندرية تكون نسبة الفاقد ٢٥ - ٣٠ ٪ لكن اذا نقلت فى سيارات مبردة لن يكون هناك فاقد. اوروبا التى درجة حرارتها فى الشتاء تصل الى الصفر لديها ٨٠٪ من حجم نقلها مبردات فى حين إن مصر تصل الحرارة فى الصيف ٤٢ درجه حتى أننى أحضر مانجو من الفيوم تكون درجة حرارتها ٤٠ درجه عندما تصلنى يكون هناك ٣٠ - ٤٠٪ غير صالحه وذلك لعدم وجود البرادات الكافية.

والحقيقة أننى أتساءل كيف يكون جمرك عربات الرش ٥٪ والمبردات جمركها يقترب من ١٥٠٪ وهناك وعد بأن الجمارك سوف تنخفض مع تطبيق اتفاقية الجات والتى علينا ان ننتظرها.

عبد الفتاح ناصف

لازال لدينا تجربتان لابد من تغطيتهما الاولى وردت فى ورقه العمل عن التصدير أو علاقتنا بالعالم الخارجى وسيعرضها لنا المهندس/ عبد الحميد عامر من ناحية مستقبل التصدير فى مصر. أما التجربة الثانية فهى خاصة بتطوير السوق المحليه للسلع الزراعية ومعنا سيادة اللواء العشرى يعطينا تجربة سوق العبور. وهما تجربتان الاولى مع العالم الخارجى والثانية داخلية فى مجال تطوير تجارة المنتجات الزراعية.

عبد الحميد عامر

مستقبل التصدير فى مصر أهم شىء فيه عمل خطه مستقبليه لزياده التصدير من الحاصلات الزراعية والمواد الغذائيه والتوسع فى زراعة المحاصيل الغذائية لأجل التصدير والتصنيع الزراعى ودعم وتطوير التعبئه والتغليف وخاماتها لانتاج منتج راق. وللاسف فى مصر التعبئه والتغليف لاتأخذ حقها رغم انها تعتبر نصف الانتاج، لابد من تطوير التخزين والنقل بالأساليب المختلفه العادية والمبردة وتفادى أى معوقات لايجاد أسواق جديدة والدعاية والاعلان لتسويق المنتج المصرى بالخارج ومع الاسف ليس لدينا دعاية فى الخارج للمنتج المصرى حيث لايعرفه احد.

المقومات المطلوبه للتصدير تتركز فى منتج جيد مطلوب أرض وبذور جيده، لابد من معرفة الـ HP والبذور المهجنة، ونحن فى مصر لا أحد يستعمل البذور المهجنه الا القليل وهذه البذور المهجنة

تعطينى ثلاثة أمثال المنتج فنحن بالهجين نتوسع رأسيا فنستغل مساحة الفدان تنتج لى انتاج ٣ أفدنة. رى وتسميد ومقاومة جيدة وهى التى تحدثت عنها بضرورة وجود ارشاد بحيث لا أحضر مياها من الترعه وأضع بها المبيد وأرش بها أى حصاد جيد وناضج. ونقل وتخزين جيد بثلاجات ثابتة ومتحركة ، للاسف فى مصر كم الثلاجات الثابته لايغطى ١/١٠٠ من المنتج المصرى وقلنا الثلاجات المتحركة ٠,٥٪ من النقل الموجود فى مصر، تعبئه وتغليف لكل منتج على حده ونحن فى مصرعندما بدأنا التصدير نحضر كرتونة واحدة ونعبىء بها كل المنتجات، المفروض القميص له تغليف، البدله لها تغليف، الشراب له تغليف وهكذا. شحن متوافر بسعر مناسب، وللاسف مصر أغلى سعر شحن موجود فى العالم بما فيها امريكا. تسويق وايجاد أسواق كبيره وجيده، ولدينا اسواق لمنتجاتنا لكن لايوجد منتج للتصدير. واخيراً رأس مال عامل وهذا مهم جداً لان معظم المصدرين يعتمدون على رأس مال صغيراً ولابد من توافر رأس المال من البنوك .

بالنسبه للامكانيات المتاحة للتصدير وزيادته فى مصر لدينا امكانيات عظيمة أولها الجو الملاءم الذى لايوجد له مثيل فى العالم، وهذه حقيقه من الاسكندريه حتى توشكى، وجونا معترف به فى العالم وهو جو البحر الابيض المتوسط وينفع فيه جميع الزراعات وقد جربت زراعات كثيره جداً وقد جلبت بذوراً من اوروبا ومن امريكا ومن كينيا وكلها نجحت وأعطت انتاجاً اكثر من بلدها، أحضرت بذور فاصوليا من كينيا وهى نوع من انواع الهلدا طول القرن ٨٠ سم ونزرعها حالياً، الفدان ينتج ٣٠ طن بينما ينتج احسن فدان من الفاصوليا العادية من ٤- ٥ طن. المياه المتوفره فى جميع انحاء الجمهورية يمكن ان تزرع الصحراء ، نحن لدينا كميات كبيرة جداً واسرائيل تزرع فى صحراء النقب وشيلى تزرع فى الصحراء واسبانيا تزرع فى الصحراء واليابان تزرع على الماء. بالنسبة للخبرة والحمد لله لدينا خبرة كبيرة الآن من باحثين ومصدرين لكن ليس لدينا المنتج .

التسويق والاسواق توجد الآن لدينا الاسواق ولاتوجد المنتجات حيث انه مطلوب منا فعلاً كميات كبيرة جداً وليس لدينا منتج صالح للتصدير. لدينا موقع استراتيجى يتوسط العالم لابد من استغلاله، شيلى التى توجد فى آخر العالم تنقل الى جميع انحاء العالم، تنقل الى استراليا وهى فى موقعها البعيد ونحن نتوسط العالم ونستطيع ان ننقل للعالم فى نصف الوقت. جنوب أفريقيا واستراليا وشيلى تصدر للعالم كله فلماذا لانستغل نحن موقعنا ونصدر لجميع انحاء العالم. هذه الأيام نرى ايران المارد الموجود الآن فى الزراعة تعتبر اكبر مصدر للحاصلات الزراعيه لاوروبا، فاقت اسرائيل وجنوب افريقيا وشيلى وكل ذلك حدث خلال الخمس سنوات الاخيرة حيث كانت منتجاتهم

تباع قبل ذلك بتراب الفلوس وكنت اتعجب كيف كانوا يبيعون منتجاتهم بأرخص من سعر الشحن الآن ايران متحكمة فى سوق كثير من المنتجات الزراعية لماذا لانلحق بايران .

ان الوسائل المساعدة واللازمة لزيادة العائد من التصدير تتركز فى خلق زراعه جديده وحديثه ورفع كفاءة الارض الزراعيه وتنويع المواد الخام الزراعية وايجاد اسواق جيده لها مع زيادة التصنيع الزراعى والذى يساعد بدوره على خلق فرص عمل جديدة للعماله المدربه ثم زيادة الصادرات الزراعية والتى تؤدى الى توفير واستقرار حصيلة النقد الاجنبى ، وتكوين اسطول نقل جوى - برى - بحرى يمكننا الاعتماد عليه مع الاستفادة من اتفاقية الجات لرفع القيود عن الصادرات المصريه وتخفيض الجمارك واخيراً وضع مصر على خريطة العالم فى التصدير.

بالنسبة للشروط الواجب توافرها فى المصدر فهى هامه جداً . المصدرون لدينا ماذا يفعلون؟ شخص ما عمل مركزا للتصدير ويجد معه مبلغا من المال فيفكر فى التصدير لكنه لم يدرس السوق دراسة واسعة ، ماهى المنتجات التى يمكن تصديرها ؟ الخبرة الكافية فى النقل والتخزين، انواع المنتج والوقت المناسب والسعر المناسب للتصدير، كل ذلك لابد ان يكون متوفرا فى المصدر. أيضاً اختيار المستورد بحيث لا أصدر طماطم لشخص يبيع موز، المعرفة الكافيه بالشحن والتخليص ، والمصدر عادة ليس له درايه بهذا فيأخذ المنتج الى المطار أو الميناء ليظل يومين أو ثلاثة حتى يفسد، معرفة أسرع الطرق لتوصيل المنتج ومعرفة أرخص أسعار الشحن مع سرعة التوصيل فى أمان ، المعرفة الكاملة لقوانين وجمارك الدول المستوردة وهذه هامة جداً ، بمعنى اذا فكرت فى تصدير عنبا إلى أوربا قالوا ان آخر موعد لتصدير العنب فى ظل جمارك منخفضه هو ٦/١ فنذهب وتصدر فى شهر مايو فقط لان الجمارك تكون ٥٪ ومن أول شهر يونيو تصبح الجمارك ٣٠ - ٤٠٪ ومع ذلك فاننا نخسر أمام اسرائيل التى ليس لديها جمارك، وكذلك المغرب، لهذا لابد من اختيار الوقت المناسب للتصدير لكى لانخسر.

والمطلوب من الحكومة لمساندة التصدير كثير ومتنوع مثل تسهيل الحصول على البذور والشتلات الجديدة مع توفير المقاومة الصحية وتسهيل دخول معدات الحصاد والتخزين والتبريد وتوفير وسائل النقل ومعدات التعبئه والتغليف مع المساعدة فى توفير وسائل الشحن ، واقامة المعارض وعمل الدعاية والاعلان بإعداد الكتب والكتالوجات مع توفير ثلاجات وأماكن تخزين فى أماكن الشحن.

أما عن المحاصيل الجيدة الواجب زراعتها وتطويرها من أجل التصدير فهى كثيره ومتنوعه، فمن الفواكهة العنب والمانجو والشمام والبطيخ والكمثرى واليوسفى والمندرين والجريب فروت والبرقوق والمشمش والبلح ، ومن الخضر السنوية البصل الناشف والبطاطس والبطاطا والأفوجادو ،ومن الخضر الموسمية الفاصوليا والخرشوف والبسلة والجزر والخيار والفلفل الأخضر والفراوله. كل هذه المنتجات وغيرها اذا قمنا بزراعتها سوف نكون من أكبر الدول المصدرة فى العالم فى تصدير الحاصلات الزراعية.

وقد اقترحت انشاء جميعة تسمى جميعة تنمية الصادرات تتكون من ٥ لجان : لجنة توسيع وتطوير الحاصلات الزراعية ولجنة تطوير الخدمات ولجنة التسويق ولجنة العلاقات العامة ولجنة التدريب. وأتمنى ان ترى الجمعية النور وتخرج الى حيز الوجود لفائدتها الكبيرة.

عبد السلام جمعه

كل التقنيات التى تحدث عنها م.عبد الحميد متاحة وموجودة والتخصصات والاساتذة متوفرة ولاداعى للاستعانة بالخبرات الاجنبية فمصر مليئه بالخبرات التى تحتاج لفرصة لتعمل ولابد من البحث عنهم وقد ذكر سيادته كاليفورنيا التى يتماثل جوها مع الجو عندنا، هل تعلمون أننا نستورد فى حدود ٢٠٠ مليون دولار تقاوى خضر ونباتات زينه سنوياً فى الوقت الذى نستطيع زراعتها ؟هذا لايحتاج وزارة الزراعه لكنه يحتاج شركات قطاع خاص لانه يحتاج مكونا بحثيا ويحتاج نشاطا سريعا جداً، لكن المستثمر أو القطاع الخاص يجد أن الاستيراد أسهل ومكسبه أحسن من غير انفاق أى مبالغ .

عبد القادر دياب

لقد تضمن حديث أ.د. عبد السلام جمعه ان الاراضى الجديدة صالحة لزراعة المحاصيل التى تزرع بالاراضى القديمة عدا الارز ، والقصب، كما تضمن استيراد بعض البدائل المحصولية والتى ثبت نجاحها فى البيئة الزراعية المصرية وتفوق انتاجيتها خاصة فى مجالات انتاج البذور الزيتية والمحاصيل السكرية، وهو مايشير الى الاحتمالات المتفائلة لامكانية تخفيض الواردات من المحاصيل الزراعية والمنتجات الزراعية التى تستورد حاليا، حيث اشار سيادته الى امكانية سد الفجوة فى الاستهلاك من زيوت الطعام، مع الوصول بانتاج الحبوب الى ٦٥- ٧٥٪ من الاستهلاك منها ان لم يكن بنسبة اعلى. اما بالنسبة للصادرات الزراعية فاننى اعتقد انه ليس هناك اختلاف فى ان فرص

زيادتها حاليا ومستقبلاً انما تكاد تنحصر فى محاصيل الخضروات والفاكهة. ولقد تناول المهندس عبد الحميد عامر - ومن واقع ممارسته العمليه لعمليات التصدير - المشاكل والمعوقات والتى تواجه عمليات تصديرها ووسائل واساليب التغلب عليها سواء كان ذلك فى مرحلة الانتاج أو فى مرحلة التعبئة والتغليف أو فى مرحلة النقل الداخلى والحفظ والتخزين أو مرحلة التصدير الى الخارج . وهنا يجب ان لاننسى الجهود التى تبذلها الدولة حالياً فى سبيل فتح الاسواق الاجنبية امام الصادرات المصرية سواء الزراعية أو غير الزراعية، حيث هناك المفاوضات المصرية مع مجموعة الدول الاوربية بشأن الشراكة ومحاولة زيادة حصة الصادرات الزراعية المصرية فى اسواقها والحصول علي مزايا. كذلك هناك المحاولات لتكوين السوق العربيه المشتركة الى جانب الانضمام الى مجموعة الدول الخمس عشرة، ومجموعة دول جنوب شرق افريقيا الى جانب الدخول فى الاتفاقيات الثنائية مع دول اخرى. وهى جميعها جهود من بين اهدافها فتح اسواق هذه الدول امام الصادرات المصرية. وهنا أود القول بأن هذه الجهود يجب ان يصاحبها تنفيذ الدراسات التفصيلية حول اسواقها من قبل الاجهزة المعنية بزيادة الصادرات الزراعية المصرية. ويفترض فى هذه الدراسات ان تعرف المصدر المصرى بنوعية المحاصيل أو المنتجات الزراعية المطلوبة فى كل من هذه الدول، وكذلك المواصفات القياسية ومعايير الجودة للمحاصيل أو المنتجات الزراعية المطلوبة بها بالاضافة الى المعاملات الجمركية بهذه الدول على وارداتها من المحاصيل والمنتجات الزراعية، وكذلك أيضا اسعار هذه المحاصيل والمنتجات الزراعية فى الاسواق لهذه الدول، ومصروفات الشحن من الموانى المصرية الى موانى هذه الدول. بل يجب ان تمتد هذه الدراسات أيضا لتشمل مجموعة الدول المنافسة للصادرات الزراعية المصرية فى الدخول الى هذه الاسواق - ثم نشر نتائج هذه الدراسات بين مجموعة المصدرين المصريين، حيث لاأتصور امكانية أن المصدر الفرد يتولى بنفسه جمع هذه المعلومات بمفرده. وهنا قد يفيد فى ذلك الاقتراح الذى ذكره المهندس/ عبد الحميد عامر بشأن انشاء جميعة تنمية الصادرات .

وفى هذا الخصوص ايضا فإن برامج توعية وارشاد المنتجين الزراعيين بشأن انتاج محاصيل الخضروات والفاكهة بالمواصفات والمعايير المطلوبة للتصدير يعد مطلباً اساسياً. وهنا ايضا يدور فى ذهنى تساؤل وهو لماذا لايلجأ المصدرون الى نظام التعاقد مع المنتج الزراعى بشأن زراعة وانتاج محاصيل معينة وبمواصفات معينة من اجل التصدير، مع إرشاده من قبل المصدر عن كيفية انتاج المنتج المطلوب بالمواصفات المطلوبة ؟. كذلك ايضا الاعفاءات الجمركية والضريبية على مدخلات المنتج

الزراعى التصديرى ، وعلى الصناعات الخاصة بحفظه وتخزينه وتعبئة وتغليفة قد تكون مطلباً اساسياً للتوسع فى الصادرات منها خاصة فى المراحل الاولى لفتح هذه الاسواق.

المحور السادس : تطوير الاسواق المحلية للسلع الزراعية

محمد محمد العشرى

نشكر حضراتكم على هذه الدعوة الكريمة ونقول ان التسويق والانتاج وجهان لعملة واحدة ولابد ان يكمل كل منها الآخر لاننى اذا أنتجت ولم أجد النظام التسويقى الذى سوف يسوق لى انتاجى سوف يتوقف هذا الإنتاج أو تقل معدلاته. وايضاً السوق اذا لم يجد المصدر الذى يأخذ منه المنتج يتوقف ويغلق ابوابه فالنشاطان كما قلنا وجهان لعملة واحدة .

ولاستعراض تجربة الاسواق الجديدة فى مصر بصورة سريعة نقول إنه فى عام ١٩٤٨ انشىء سوق روض الفرج ليتخصص فى تجارة الجملة بالنسبة للخضر والفاكهة وكان هناك أيضاً سوق غمرة بالنسبة للاسماك وكان تعداد القاهرة الكبرى فى ذلك الحين ٢,٥ مليون نسمة ومع الزيادة السكانية المستمرة كان لابد من التخطيط لإنشاء أسواق جديدة ومتحضرة تستوعب الانتاج وتخدم المستهلك النهائى. وفى منتصف الثمانينات تم التخطيط لانشاء ٣ أسواق كبيرة جديدة أولها سوق العبور لخدمه سكان شرق القاهره الكبرى - ٨ مليون نسمة - على مساحة ٣٠٠ فدان على طريق القاهرة الاسماعيلية الصحراوى عند علامة الكيلو ٢٥ . سوق ٦ أكتوبر لخدمة سكان غرب القاهرة الكبرى - ٤ مليون نسمة- ويقع بجوار مدينة الانتاج الاعلامى فى مدينة ٦ أكتوبر. وسوق ١٥ مايو فى جنوب القاهرة الكبرى لخدمة ٤ مليون نسمة (لم تدرج له ميزانية للتنفيذ حالياً). وبذلك تخدم هذه الاسواق الثلاثه ١٦ مليون نسمة وهو تعداد القاهرة الكبرى عام ٢٠١٦ - اذن نحن نعمل للمستقبل .

تم البدء بسوق العبور واستكمل انشاؤه عام ١٩٩١ وتم تشغيله بالنسبة لقطاع الاسماك فى منتصف عام ١٩٩٣ تم تشغيله فى ١٠ يونيه عام ١٩٩٤ بالنسبة للخضر والفاكهة، بعد مشاكل عديدة بسبب رفض تجار سوق روض الفرج الانتقال الى السوق الجديد ، وذلك بالرغم مما سببه السوق القديم فى روض الفرج من مشاكل كثيرة حيث بلغت نسبة الفاقد فى الخضر والفاكهة الى ٥٠٪ فى بعض المنتجات وهو مايشكل خسارة قدرها ١,٢ مليار جنيه سنوياً فقد كانت المنتجات تنتظر خارج السوق لساعات طويلة حتى يؤذن لها بالدخول وكان هناك احتكار قلة من عدد من التجار يعدون على اصابع اليد الواحدة يتحكمون فى السوق وبالتالى فى الاسعار وكانت هناك مشاكل الامداد بالمياه

وكذلك الصرف الصحى ومشاكل أمنيه ومشاكل مروريه وزيادة معدلات التلوث بالمنطقة المحيطة بالسوق . وبإختيار مكان سوق العبور الجديد وبدء تشغيله تم التغلب على كل هذه المشاكل.

وكان الهدف الأول لنا فى سوق العبور هو كسر الاحتكار. والحمد لله من بداية التشغيل تم الوصول الى هذا الهدف بوجود ١٢٠٠ وحدة بيعية ولأن الأبواب اصبحت مفتوحة للجميع ودخول المنتجات الى السوق اصبح لايستغرق اكثر من ٣٠ ثانية ونسبة الفاقد اصبحت لاتتعدى النسب العالمية ٣ - ٤ ٪ وكل منتج زراعى اصبح قادراً على التعامل مع أى تاجر موجود بالسوق بدون تحديد. عملنا على ان تسود السوق المنافسة الكاملة بتوفير المعلومات والبيانات لكل من يهمه الأمر وذلك بإصدار نشرة يومية عن أسعار الجملة للفاكهة والخضر السائدة فى السوق يتم نشرها فى جميع اجهزة الاعلام المختلفة (تلفزيون - اذاعة - صحف يومية) وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة (مشروع المعلومات التسويقية) وبالتعاون مع المنظمة الدولية لتنمية التعاون الزراعى. كما تصدر ادارة التسويق والمبيعات بالسوق تقريراً سنوياً للنشاط التسويقى بسوق العبور يشمل بيانات الانتاج الزراعى للحاصلات البستانية والانتاج الداجنى وفقاً لاحصاءات وزارة الزراعة وبيانات الانتاج السمكى وفقاً لاحصاءات الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وبيانات الصادرات من الحاصلات البستانية وفقاً لاحصاءات الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء بالاضافة الى بيانات الكميات الواردة للسوق من المنتجات المختلفة تفصيلاً والاسعار المتداولة لها على مدار العام وحجم التعامل المالى بالنسبة للانشطة المختلفة.

وقد ساعد كل هذا على ان يسود السوق حالة من المنافسة الكاملة. هذه الحالة اعطت ميزة للمنتجين الزراعيين فقد زادت من عائد المنتج وفى نفس الوقت قللت السعر بالنسبة للمستهلك النهائى.

وقد أعطينا فرصة لبعض كبار المنتجين لتملك وحدات بيعية داخل السوق وهم يطبقون النظم الحديثة فى الانتاج والتسويق وذلك للنهوض بأساليب التسويق فيه. نطبق نظام الحاسب الآلى بالسوق ونعمل على ان ينفق العائد من رسوم الدخول والخروج على صيانة السوق وتحسين الخدمات به ، ولان هذا السوق قد كلف الدولة اكثر من ٣٠٠ مليون جنيه فمن غير المعقول تحميلها بالمزيد لاجراء عمليات الصيانة والتشغيل. وقد تحدد رسم الدخول بما لايتعدى ٣ مليمات للكيلوجرام من الخضر والفاكهة ورسم الخروج ٧ مليمات للكيلو جرام بإجمالى ١٠ مليمات لكل كيلو جرام وهذه المليمات العشرة لاتشكل أى عبء يذكر على المستهلك النهائى اذا علمنا ان سعر كيلو أقل نوع من الخضر هو

١٠٠ قرش ، ولكنها تشكل قيمة هامة للمحافظة على هذا الصرح الاقتصادى الهام.

نحن نعمل على تطوير اساليب التسويق وذلك بالتخلص من العادات السيئة التى كانت سائدة فى الاسواق القديمة من توشيش وتمرية ليحل محلها الاساليب المتطورة من الفرز والتدريج والتعبئه والتغليف وذلك بعمل دورات تدريبية ومحاضرات للتجار بالاشتراك مع وزارة الزراعة لنشر تكنولوجيا الحصاد ومابعد الحصاد . حيث ان عائد الطن المدرج المفروز المعبأ اكبر بكثير من عائد الطن الموشش الغير المدرج وكما ان فى ذلك تحسينا لسمعة المنتجات المصرية وتقليلا للفاقد والتالف وبالتالى زيادة الدخل القومى.

كما انه من ضمن اقسام السوق منطقة صناعية مخصصة لعمليات التصنيع الغذائى وصناعة الثلج وصناعة العلف الحيوانى والاسمدة من مخلفات السوق وبذلك يكون هناك تكامل بين الانشطة فى المنطقة الصناعية والسوق وتقليل للفاقد واستفادة من مخلفات السوق وزيادة لفرص العمل التى يوفرها السوق والتى ستصل باستكمال المنطقة الصناعية الى نحو ٢٠ ألف فرصة عمل.

يدخل السوق حالياً ٢٥ ألف متعامل يومياً وهذا يشكل عبئا كبيراً على الادراة للحفاظ على يالنظام والامن ونتمنى أن يكون هناك مزيدا من الدعم لنقطه الشرطة الموجودة بالسوق أو تحويلها الى قسم شرطة.

يدخل السوق يومياً نحو ٣ آلاف طن من المنتجات وكان مجموع الكميات الواردة الى السوق فى العام الماضى ١٩٩٧ نحو مليون طن واجمالى حجم التعامل المالى نحو ١,٢٥ مليار جنيه كما يوجد بالسوق فروع لبنوك مختلفة وهذا يسهل العمل من ناحية الايداع والصرف.

المرشدون الزراعيون من وزارة الزراعة والذين يعملون فى مجال الارشاد التسويقى فى مواقع الانتاج المختلفة. تعد لهم ادارة التسويق والمبيعات بسوق العبور - دورات تدريبية للارتقاء بالاساليب التسويقية بداية من المزرعة حتى تصل الينا فى السوق بحالة ممتازة لكننا نطمع ان تسلط أجهزة الإعلام (خاصة التلفزيون) الضوء على الناحية التسويقية وتكنولوجيا الحصاد ومابعد الحصاد فى برنامج "سر الأرض" وذلك بأن يتم القطف والحصاد بطريقة سليمة وفى الموعد المناسب قبل اكتمال نضج الثمرة لنطيل من الفترة التسويقية لها وأن يتم الفرز فى الحقل حتى لايكون هناك تكرار للتعامل مع الثمرة وأن تكون التعبئة جيدة مع الاهتمام بالتبريد وأن يتم النقل بأسلوب سليم - ونأمل أن تصل هذه المعلومات لكل منتج زراعى.

إن النهوض بالأسواق الداخلية وتطويرها يعتبر البداية السليمة للنهوض بالتصدير لأننى اذا عودت المنتج من البداية على اتباع هذه الاساليب المتطورة فستصبح عادة لديه فى كيفية التعامل مع المنتجات .

الاشراف الصحى موجود بسوق العبور ويتم التفتيش على المنتجات بالسوق دروياً. ولذلك يلجأ بعض المنتجين الذين يتبعون اساليب غير صحية الى الشلايش (اسواق الجملة غير الرسمية) وحول القاهرة الكبرى نحو ٤٠٠ شليشه منها :

٢٠٠ شليشه حول القاهرة و ١٦٦ شليشه بالجيزة و٣٤ شليشه بالقليوبية وقد أوجدنا أماكن بسوق العبور لـ ٢٠٠ شليشه التى حول القاهرة لضمان اشراف الدولة على جميع المنتجات التى تقدم الى السمتهلك فى القاهرة وان تكون صالحة للاستخدام الآدمى ويحضرنى الآن اننا قمنا فى العام الماضى بإعدام جميع البطاطس المعاملة بمادة الـ د.د.ت السامة والمحرمة دولياً ومنعنا دخولها لسوق العبور حفاظاً على صحة المستهلك ولكنها كانت تهرب الى الشلايش لذلك نطالب بغلق هذه الشلايش بالتدريج وقد تم تخصيص اماكن لها بسوق العبور وسوق ٦ أكتوبر.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقه اعتقد اننا جميعاً سعداء بهذا العرض والمزايا التى تحققت فى سوق العبور وان كانت المشكلات التى تعترض التطوير والتى نوه عنها سيادة اللواء بضرورة زيادة الدعم الأمنى وتطوير السلوكيات القديمة ومواجهتها وايجاد برامج للناس الاتية من الاسواق القديمة، وضرورة زيادة الدعم الاعلامى هذه هى المشكلات التى حاولت رصدها من المشكلات التى تقابل القائمين على ادارة السوق اضافة الى مشكلة الشلايش. لكن سؤالى هل هناك تنسيق بين أسواق القاهرة الكبرى؟ بمعنى يكون لدى كم ضخم من سلعة معينة فى سوق والطلب منخفض بينما سوق آخر لديه عجز فى السلعه مع وجود طلب كبير؟

محمد محمد العشرى

هناك اتصال تليفونى دائم بجميع أسواق الجملة الأخرى ونحن نذيع فى التلفزيون والاذاعة وننشر بالصحف اليومية أسعار السلع المختلفة وهذا يتيح المنافسة الكاملة وايضا بالنسبة للمنتج الزراعى فإنه بمعرفته ان السعر مرتفع لدينا يوجه منتجاته الينا وبزيادة المعروض لدينا ينخفض السعر

لصالح المستهلك النهائى وهكذا تتوازن الاسعار فى جميع اسواق الجمهورية. كما تصدر ادارة التسويق والمبيعات نشرة شهرية مختصرة عن الكميات الواردة والاسعار وحجم التعامل المالى بالنسبة للانشطة المختلفة يتم توزيعها على كل من يهمه الأمر.

كما تصدر ادارة التسويق والمبيعات تقريراً سنوياً للنشاط التسويقى بسوق العبور وهو يشمل بالاضافة الى حجم الكميات الواردة ومتوسطات الأسعار وحجم التعامل المالى صورة عن الانتاج الزراعى للخضر والفاكهة مصدرها وزارة الزراعة وبه صورة حية لكل محافظة من ناحية عدد سكانها والمساحة المنزرعة خضر وفاكهة بها وحجم الانتاج الخاص بها وماتتميز به من المنتجات.

كما أنه موضح به حجم الانتاج السمكى والداجنى بنفس الاسلوب كما يوضح هذا التقرير المسلك التسويقى للمنتج الرئيسى بالنسبة للخضر وهو الطماطم وحجم انتاجها السنوى نحو ٦٠٠٠ ألف طن ومع ذلك نجد ان الوفر فى الميزان التجارى لها هو ٤,٧ مليون جنيه فقط عن عام ١٩٩٦ حيث ان صادرات الطماطم ٥,٣ مليون جنيه وواردات الصلصة ٠,٦ مليون جنيه .

وقد كان الميزان التجارى بالنسبة للطماطم بالسالب ١٨ مليون جنيه قبل انشاء سوق العبور رغم ان الطماطم هى المنتج الرئيسى بالنسبة لاصناف الخضر فى مصر لانه لم يكن هناك بيانات كافية وتحليلاً علمياً توضح أسباب ذلك. وعند زيارة وزير التموين السابق لغرفة معلومات سوق العبور وجد هذه البيانات منشورة بطريقة واضحة فى لوحات ورسوم بيانية وسأل عن اسباب المشكلة وتم ابلاغه بأن دراستنا الميدانية قد اسفرت عن انه لاتوجد مصانع صلصة بمناطق الانتاج الرئيسية فى قنا وغيرها كما ان عبوات الصلصة التى تنتجها شركتا قها وادفينا من العبوات الكبيرة والصفيح المستخدم بها من الانواع غير الجيدة ولذا فإن سيدات البيوت المصريات يفضلن عبوات الصلصة الصغيرة التى نستوردها من اليونان وايطاليا - وقد اصدر سيادته على الفور قراره بتصنيع العبوات الصغيرة وتحسين نوع العبوة كما انه جارى الآن انشاء مصنع صلصة فى سوهاج وآخر فى الواحات وسمح للقطاع الخاص بإنشاء مصانع اخرى بالقرب من مراكز الانتاج المختلفة وهكذا ساعدت الادارة العلمية لسوق العبور فى تحسين الميزان التجارى فى هذا الصنف بما يعادل ٢٣ مليون جنيه تقريباً .

بالنسبة للفاكهة ، أهم صنف البرتقال وموضح المسلك التسويقي الخاص به ولدينا وفر فى الميزان التجارى للبرتقال يصل الى ٥٨,٥ مليون جنيه . قمنا بعمل مسح ميدانى للسويقات الموجودة بالقاهرة ووجدنا انها ٩٧ سويقه للبيع بالتجزئة للمستهلك النهائى بالأحياء المختلفه للقاهرة وان كل سويقه تخدم ٦٨ ألف نسمة ووجدنا ان كل سويقه فى شرق القاهرة تخدم ٨٦ ألف نسمة فاقترحنا

انشاء ٣ سويقات جديدة بها واقترحنا اماكن انشائها كما اقترحنا اماكن لعدد ٣٠ منفذا ثابتا ومتحركا لتحسين هذه الخدمة بالنسبة للمستهلك النهائى وعرضنا هذه الدراسة على محافظة القاهرة وبدأت مشروعات الشباب تحتل هذه الاماكن الثابتة والمتحركة...

يوضح هذا التقرير ايضا حجم صادرات الخضر والفاكهة عام ١٩٩٦ حيث كان اجمالى حجم هذه الصادرات ٥٥٦,٤ مليون جنيه منها ٤٦٦,٥ مليون جنيه لصادرات الخضر و ٨٩,٤ مليون جنيه لصادرات الفاكهة وكان اهم الاصناف المصدرة البطاطس حيث بلغ حجم صادراتها ٢٧٢ مليون جنيه يليها البصل ٨٩,٤ مليون جنيه يليها البرتقال ٥٨,٩ مليون جنيه وهكذا بقية الاصناف. ايضا هناك بيان بالنسبة للدول المصدر لها والاصناف والكميات والقيمة المصدرة لكل دولة.

هذه بعض امثلة لما يشمله التقرير السنوى للنشاط التسويقى لسوق العبور وهو ايضا مايتم عرضه على خرائط ولوحات ورسوم بيانية بمركز معلومات السوق ومن هنا نرى كيف يدار سوق العبور ادارة علمية حديثة حيث تم الفصل بين الملكية والادارة وكيف نوفر قاعدة من البيانات لخدمة كل من المخطط والمنتج والتاجر والمستهلك .

عبد الحميد عامر

نقطه قانونيه عند سيادة اللواء، عمليه تذبذب انتاج الطماطم من سنه لاخرى يصاحبها احيانا أن يترك الفلاحون الطماطم فى الحقول بسبب رخص سعرها وقد طلبت من ٣ سنوات استيراد عربات يتم داخلها تصنيع الصلصة داخل المزارع بمعنى ان لدى فرد ما ٢٠ فدان طماطم ولان السعر رخيص فانه لايجمعها فتأتى العربة على رأس الغيط وتقوم بتصنيع الصلصة وتأخذ القيمه فى نفس الوقت وتصريف هذا الانتاج والتصنيع فى مكان المنتج نفسه يعطى قيمة للمنتج الهالك من الطماطم والذى كان يصل الى مئات وآلاف الاطنان فى الارض يمكن تصنيعها. الذى حدث اننى وجدت جمرك العربه ٨٠٪ وسوف تصل الى ٢٠٠ - ٣٠٠ ٪عند وصولها لى وقد قدمت طلب وقلت إن هذه العربة تخدم البلد وتخدم الاقتصاد القومى حيث تقوم بتصنيع أشياء كانت ستلقى فى الزباله كما ان المصانع جمركها ٥٪ فقالوا إنها طالما محمله على عربه تأخذ صفه العربة ويفرض عليها جمرك ٨٠٪.

عبد القادر دياب

فى الواقع ان ماذكره السيد اللواء - مشكوراً- عن تطوير اسواق الجملة بالقاهرة الكبرى ، وان كان يمثل تطويرا جزئيا ولمرحلة من مراحل تسويق الخضروات والفاكهة ، الا انه لايعنى تطويراً

شاملاً للاسواق المحلية للسلع الزراعية. فتطوير اسواق الجملة بالقاهرة الكبرى وعلى نحو ماذكر يترك تساؤلاً آخر حول تطوير اسواق الجملة للخضروات والفاكهة فى باقى الاقاليم الاخرى، وكذلك يظل التساؤل مطروحاً حول تطوير اسواق المنتج والمستهلك. واذا امكن لنا القول بأن تطوير اسواق الخضروات والفاكهة يحتل الاولوية الاولى عن غيرها من المحاصيل الزراعية - على الاقل فى الوقت الحاضر - باعتبارها تشكل مجموعة المحاصيل الواعدة بزيادة الصادرات الزراعية ، فإننى اتصور ان تطوير اسواق المستهلك بالنسبة لهذه المجموعة من المحاصيل الزراعية يعد هو الحلقة التي يمكن ان تحكم تطوير السوق بأكمله بالنسبة لهذه المحاصيل - فأسواق المستهلك للخضروات والفاكهة المشاهدة اليوم فى مكان ما لاتعكس وجود المنافسة الكاملة بين البائع والمشترى فى هذه الاسواق من ناحية، كما لاتعكس امكانية الرقابة عليها من جانب الدولة من ناحية اخرى ، حيث تشاهد اليوم نسبة كبيرة من بائعى الخضروات والفاكهة المتجولين بالشوارع ، كما تشاهد نسبة اخرى مبعثرة فرادى على نواصى وارصفة الشوارع ، حيث يلاحظ اختلاف اسعار المنتج الواحد من بائع الى آخر، نظراً لعدم تجمع البائعين والمشترين فى مكان محدد يسمح بوجود المنافسة بين البائعين والمشترين ومن ثم توحيد السعر بالنسبة للمنتج الواحد المباع. ومن هنا يصبح توفير اماكن لتجميع بائعى الخضروات والفاكهة في كل من المناطق والاحياء السكنية هو الخطوة الاولى لتطوير هذه الاسواق.

كذلك نشاهد فى اسواق المستهلك للخضروات والفاكهة ان العدد الاكبر من محاصيل الخضروات والفاكهة يعرض للبيع دون فرز أو تدريج مع تخلف وسائل التعبئة، وهو مايصاحبه وجود نسبة فاقد كبيرة يتحملها كل من المنتج والمستهلك. فاذا كان وجود نظام لفرز وتدريج هذه المحاصيل وفقاً لرتب مختلفة ذات مواصفات جودة معينة لكل منها يعد جانباً من جوانب تطوير الاسواق المحلية لهذه المحاصيل، فإن تجميع بائعى الخضروات والفاكهة فى اماكن محددة بمراكز الاستهلاك يساعد على ضبط تنفيذ هذا النظام، حيث يسهل على الاجهزة المعنية رقابة هذه الاسواق.

إن إعادة تنظيم اسواق المستهلك للخضروات والفاكهة على نحو ماذكر واحكام الرقابة عليها من قبل الاجهزة المعنية من شأنه أن يصب بدوره فى أسواق الجملة، والمنتج . حيث سيضطر كل من المنتج والوسطاء المتعاملين فى اسواق الجملة الى عرض مالديهم من هذه المحاصيل بعد فرزها وتدريجها إلى رتب وفقاً لمواصفات الجودة المحددة للتعامل بها فى اسواق المستهلك.

واذا كان تنفيذ نظام فرز وتدريج الخضروات والفاكهة يتطلب وجود صناعة الفرز والتدريج الى جانب صناعة التعبئة والتغليف، والصناعات اللازمة لتصنيع هذه المحاصيل، فإن ذلك يجعلنا

نتساءل: هل توطين هذه الصناعات فى اسواق الجملة - كما ذكر فى حالة سوق الجملة بالعبور- يعد هو الموقع الأفضل ؟... إننى أتصور انه من الافضل توطين مثل هذه الصناعات فى مناطق الإنتاج الرئيسية حيث يسهل على المنتج فرز وتدريج انتاجه وتعبئته وتغليفه وفقاً للمواصفات ثم عرضه على المشترين بأسواق الجملة، والتخلص من الرتب الدنيا منها الى الصناعات القائمة على تصنيعها فى مناطق الانتاج مما يساعد بدوره على تخفيض تكاليف تسويق انتاجه، كما لايعرضه الى احتمالات احتكار هذه الصناعات فى حالة توطينها فى اسواق الجملة .

ان وجود نظام لفرز وتدريج الخضروات والفاكهة سيساعد وبدرجة كبيرة على تسهيل مهمة المصدرين حيث سيجدون مايحتاجونه فى اسواق الجملة مصنفاً الى رتب ومعبئا ومغلفا وفقاً للمواصفات المطلوبة - وذلك ناهيك عما يترتب على وجود هذا النظام من تجنب مايحدث من فاقد فى هذه المحاصيل - وكذلك ايضا فإن وجود وتنفيذ هذا النظام يعد مطلباً أساسياً لوجود نظام فعال للمعلومات حول الاسواق المحلية لهذه المجموعة من المحاصيل ، حيث ان نشر بيانات عن الكميات المتداولة بالاسواق من كل من هذه المحاصيل ، واسعارها - كما ذكر من قبل - دون تحديد للرتب الانتاجية منها تكون من غير مضمون من منظور الكثيرين من الاطراف المتعاملة فى اسواق هذه المحاصيل.

ان وجود نظام فعال للمعلومات حول اسواق السلع الزراعية لا يعنى فقط توفير هذه المعلومات حول اسواق الجملة بل يجب ان يشتمل هذا النظام ايضاً على المعلومات المطلوبة حول اسواق المنتج، واسواق المستهلك لأهمية هذه المعلومات ليس فقط للاطراف المتعاملة فى هذه الاسواق ، بل ايضا لمخططى وواضعى السياسة ولاجهزة البحث والتطوير وغيرها. ومن الطبيعى ان لاتقف هذه المعلومات فقط عند حد مجموعة محاصيل الخضروات والفاكهة بل تشتمل على جميع المعلومات المتصلة باسواق المحاصيل الزراعية الاخرى. فالمستهلك والوسيط وكذلك المخطط يهتم بالمعلومات حول اسواق المنتج مثل المساحات المنزرعة بالمحصول موضوع الاهتمام والانتاج الحالى أو المتوقع منه ، واسعاره فى اسواق المنتج ،كما يهتم المنتج بالمعلومات حول اسواق الجمله، واسواق المستهلك للتعرف على رغباته وحجم الطلب على المنتج واسعارها فى اسواق الجملة والمستهلك . .الخ. ومن هنا فإن هذا النظام من المعلومات يفترض ان يشتمل على الكثير من المعلومات التى تتباين فيما بينها من حيث دوريةً الحصول عليها وإعلانها. فالبيانات المتصلة بأسواق الجملة، واسواق المستهلك قد تجمع مابين المعلومات اليومية والتى تنشر بوسائل متنوعة تشمل النشرات المقروءة ، والمسموعة، والمرئية،

والمعلومات الاسبوعية أو الشهرية أو السنوية . أما اسواق المنتج فيغلب على معلوماتها الدورية نصف السنوية أو السنوية.

واذا كان ماسبق ذكره حول سوق الجملة بالقاهرة تضمن القول بوجود نظام للمعلومات حول هذه السوق والتى تنشر فى النشرات المسموعة والمرئية والمقروءة، إلا أننا لانشاهد ذلك بالنسبة لاسواق المستهلك . وفى تصورى ان وجود نظام للمعلومات حول الأسواق المحلية للسلع الزراعية يعد مسئولية كل من وزارة التجارة والتموين ، ووزارتى الزراعة واستصلاح الاراضى والموارد المائية تحت مظلة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء حيث تعد وزارة التجارة والتموين ممثلة فى المؤسسات التابعة لها مسئولة عن جمع ونشر المعلومات اليومية حول هذه الاسواق ، على حين يعد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وبمعاونة الوزارات الثلاث المشار اليها مسئولاً عن جمع ونشر المعلومات الشهرية والسنوية حولها. وفى هذا الشأن أيضا تجدر الإشارة إلى أن مراجعة نظام المعلومات الحالى يمكن ان تشير الى وجود الكثير من جوانب القصور به من اهمها نقص بعض المعلومات المطلوبة الى جانب التأخير فى نشر البيانات، أو التضارب فى ذات المعلومة من مصدر الى آخر نتيجة ازدواجية النشاط فى هذا المجال ،واختلاف اساليب التقدير أو مصدر المعلومة أو الاختلاف فى المفاهيم.

واخيرا، ان تطوير الاسواق المحلية للسلع الزراعية لايقف عند حد وجود نظام للفرز والتدريج، ووجود نظام للمعلومات، بل يتطلب ايضا توفير البنية الاساسية بها ممثلة فى وسائل النقل، وصناعات الفرز والتدريج، والتعبئة والتغليف ، وتصنيع المحاصيل الزراعية، وهى صناعات تنطوى على قدر كبير من المخاطرة بالنسبة للمستثمر مما يستلزم بدوره الكثير من مساندة الدولة لهذه الصناعات. ويأتى فى مقدمة ذلك ترويج الدولة لهذه الصناعات بين المستثمرين، وتقديم حزمة الحوافز التى تقلل من هذه المخاطرة.

عبد الفتاح ناصف

بالنسبة للاراضى الزراعية المستصلحة حتى الآن نعتمد على التعداد الزراعى لعام ١٩٩٠ كيف يتم ذلك ؟ يقال ان مساحة الارض الزراعية غير معروفة وفى ذهنى وأنا طفل الرجل الذى كان يقيس الارض بالذراع والسنتيمتر وهكذا. قالوا لدينا فى الملفات، لابد أن تجدد هذه الملفات لكى تعرف الملكية والحيازات سنويا ، اذا كان لدى الملفات لماذا لا اعمل لها نظاما احصائيا استطيع به استخراج البيان سنوياً مثل اعداد بيان المواليد والوفيات سنويا ؟ شهادة الميلاد أو شهادة الوفاة تتحول فى النهايه الى بيانات احصائية مفيدة جداً فى خلال السنه. استطيع عمل ذلك فى ملفات الزراعة

الموجوده بنقل ملكيه أو بحيازة جديدة... الخ واصنفه، لابد من بذل مجهود ، احدى الجهات تتبنى هذه الموضوع ولتصبح البيانات حديثة ومتاحة، وبدون بيانات ماذا سنفعل وماذا سيفعل الباحثون ؟ سوف يتحدثون فى العموميات التى لاتجدى ونحن نواجه هذه المشاكل.

السيد كيلانى

بالنسبة للبيانات والمعلومات الزراعية، من الملاحظ عدم دقتها لاننا نلاحظ ارقاما وبيانات مختلفة عن الظاهرة الواحدة فى العديد من المصادر، ولابد من اعادة النظر فى اسلوب جمع هذه البيانات وتوحيد المفاهيم لمفرداتها بالنسبة لجميع المصادر التى تقدم البيانات.

عبد الفتاح ناصف

شاكراً جداً لحضراتكم الاستجابة لدعوة هيئة التحرير لحضور الندوة وللمساهمات القيمة التى استمعنا لها ، واتمنى ان نراكم فى دوائر حوار قادمة.